



اخترنا لك

# الكتلات الاقتصادية الدولية

بمقام  
الاقتصادي اليوغوسلافي  
باينس ستانوفنيك

ترجمة يحيى بايزيد  
مراجعة محمود فتحى عمر

JANEZ STANOVNIK

## WORLD ECONOMIC BLOCS

The Nonaligned Countries and Economic  
Integration



EDITION JUGOSLAVIA BEograd



اخترنالك

# الكتلات الاقتصادية الدولية

تأليف الاقتصادي اليوناني

ياسين سارنوفسكي

ترجمة يحيى بن

محمود فاضل



## سياسة التكتل

لم تعد سياسة التكتل الاقتصادي ملائمة في محيط الدبلوماسية والسياسة فحسب ، انها تتجه ، في توسع ، الى تعميق جذورها في مجال الاقتصاد العالمى وفي الوقت الذى تسعى فيه كلتا الكتلتين الشرقية والغربية للسيطرة على اقتصاد العالم تبذل الجهود لتمثيل النظامين المختلفين سياسيا واجتماعيا في احلاف عسكرية وسياسية .

وبينما تسعى الكتلة الغربية جاهدة في تنظيم اقتصاد العالم وفقا للانظمة الاجتماعية في الدول الصناعية التى هى أكثر تقدما والقائمة على أساس الشعار المعروف « العالم الحر » نجد انها امتازت في الوقت الحاضر بمنافستها مستقلة بشعار « السوق الاشتراكية العالية » .

وبالرغم من أن ثلث العالم على الأقل ليس مرتبطا بأية واحدة من الكتلتين في المجال السياسى والعسكرى فان أكثر من نصفه مرتبط بهما في المجال الاقتصادى . ولذلك فان الصراع الاقتصادى بين الكتلتين يتوقف الى درجة كبيرة على الدول غير المناحزة .

ويختلف العالم الذى يتصارع فيه هذان النظامان في الوقت الحاضر عن ذلك الذى كانت فيه الاحلاف الاستعمارية تتنازع من أجل إعادة تقسيم العالم .

والحقيقة أن التوسع الاستعمارى يقف موقف المدافع وهو يبحث في الوقت الحاضر عن وسائل واساليب جديدة للبقاء على كيانه ولقد غيرت المسائل الثلاث البعيدة المدى التالية وجه العالم :

### أ - انهيار النظام الاستعمارى :

قد شهد جيلنا الثورة الكبرى على الرق العروف في التاريخ . وبين الجدول التالى تقلص النظام الاستعمارى منذ تحرير لينين لكبرياه « الاستعمار » حتى اليوم .

## الأقاليم والسكان في الممتلكات الاستعمارية

السنة	الأقاليم	السكان
بالكيلو متر المربع	النسبة المئوية	بالمليون
١٩١٤	٤٧ر٩	٥٦٨ر٧
١٩٣٢	٥٧	٦٦١ر٨
١٩٤٥	٣٧ر٢	٦٦٤
١٩٦١	١١ر٩	٧٨ر٤

ومع ذلك فإن تقلص النظام الاستعماري لا يعني أن الميل للاحتفاظ بالاستقلال الاستعماري قد أصبح من آثار الماضي، حقيقة أن المستعمرات لم تعد المشكلة الرئيسية للاقتصاد العالي، ولكن يمكن اعتبار الدول المتخلفة بمثابة تراث المرحلة الاستعمارية. لقد حل محل التقسيم السابق للعالم إلى دول حرة ومستعمرات تقسيم آخر هو الدول الفنية والدول الفقيرة أو الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

## نسبة الدول المتقدمة والدول المتخلفة

### في الإنتاج والسكان

الانتاج	السكان	التوسط
	بالنسبة للفرد الواحد	
الدول المتقدمة	٨٥٪	٢٨٪
الدول المتخلفة	١٥٪	٧٢٪

وليس لحدود الأنظمة الفردية أي دخل في تقسيم الدول إلى دول متقدمة اقتصاديا ودول متخلفة اقتصاديا أو تبعية هذه الدول أو تلك لنظام من هذه الأنظمة. وعلى سبيل المثال فإن شعب جمهورية الصين الشعبية وشمالى كوريا وفيتنام إنما يمثل الجزء المتخلف من المعسكر الاشتراكي تماما كما تمثل أمريكا اللاتينية أو أفريقية هذا الجزء من المعسكر الآخر. ولا يختلف معدل الدخل الفردى بين الصين والاتحاد السوفيتى أو بين تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية كثيرا عن معدل دخل الفرد في أفريقية وأوروبا الغربية.

## ٢ - نشأة النظام الاشتراكي العالى :

للم. تكن هناك دولة اشتراكية واحدة في العالم عندما كتب لينين كتابه « التوسع الاستعماري » ، بل حتى بعد انتصار الثورة الروسية. ورغم أن تعداد الاتحاد السوفيتي يمثل ٧٨٪ من تعداد العالم ومساحته تمثل ١٥٩٪ من مساحة العالم فان نصيب الاتحاد السوفيتي في الانتاج الصناعي قد ارتفع الى ١٧ فقط كما ارتفع نصيبه من التجارة العالمية الى اقل من واحد في المائة .

ولقد لوحظ بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتصار الثورة الصينية اتصال جزء كبير من هذا القسم من العالم « بالعالم الاشتراكي » .

والارقام التالية توضح نصيب هذا النظام في الاقتصاد العالى

### نصيب « النظام الاشتراكي العالى » في الاقتصاد العالى والسكان

المساحة الكلية	نسبة مئوية
المساحة الكلية	٢٦٪
مجموع السكان الكلى	٣٥٪
نصيب الانتاج الصناعى في العالم	٣٠٪
نصيب انتاج الحبوب في العالم	٣٢٪
نصيب انتاج القوى الكهربائية في العالم	٢٠٪
نصيب انتاج البترول في العالم	١٦٪
نصيب إنتاج المنسوجات في العالم	٢٦٪

وبرغم الاختلاف الكبير في مدى ارتباط الاقتصاد الداخلى بين هذه البلاد اذ تربط البلاد التى هى اكثر تقدما في هذا النظام عن طريق مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية على حين تظل البلاد التى هى اقل تقدما دون أى رابط ، فان كل هذه البلاد تشترك في شيء واحد هو أنها تنمى اقتصادياتها على حين أنها تتجاهل دوافع السوق العالمية وتقسيم العمل الدولى .

### ٣ - خلق التجمع المركزى فى الاقتصاد العالمى !

يتميز تاريخ الرأسمالية بالاختلاف فى التنمية ، وحتى أول الحرب العالمية الأولى احتلت أوروبا المكان الأول فى الإنتاج والتجارة العالميين ، ولكن حصة أوروبا لمجموع الانتاج العالمى تناقصت باضطراب كما يبدو فيما يلى .

#### النسبة المئوية لحصة غربى أوروبا فى الإنتاج الصناعى العالمى

السنة	النسبة المئوية
١٨٦٠	٧٥٪
١٩١٣	٥٣٪
١٩٢٦	٤٢٪
١٩٥٦	٢٠٪

وفى الوقت نفسه انخفضت حصة غربى أوروبا فى الصادرات العالمية من ٥٢٪ سنة ١٩٢٨ الى ٣٩٪ سنة ١٩٥٠ . ويوازي انخفاض امكانيات اقتصاد أوروبا الغربية النمو الثابت لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية : ففى المدة من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٥٣ كان معدل النمو السنوى لاقتصاد الولايات المتحدة ٣٫٧٥٪ يقابله ١٫٧٢٪ فقط فى إيطاليا فى المدة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٩٥٤ . وخلال المدة نفسها كان معدل النمو الاقتصادى السنوى فى فرنسا ١٪ فقط وفى بريطانيا ١٫٨٥٪ والمانيا ٢٫٤٪ وذلك فى الفترة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٩١٣ اما من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٥٤ فقد ارتفع الى ١٥٫١٪ فقط .

ويختلف النصيب المتناقص لأوروبا الغربية فى الإنتاج الصناعى العالمى مع الزيادات المتوازية فى الإنتاج الصناعى للولايات المتحدة الأمريكية .

ففى سنة ١٨٧٠ بلغ انتاج الولايات المتحدة الأمريكية ٢٣٫٣٪ من الانتاج الصناعى العالمى وارتفعت هذه النسبة الى ٣٥٫٨٪ فى سنة ١٩١٣ ( قبل الحرب العظمى الأولى ) ، ثم زاد انتاجها الى ٤٥٪ قبل حدوث الأزمة الكبرى ( من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٩ ) وابتدأ لتذكر هذه العوامل لأنها أثرت فى هيكل التجارة العالمى ، وأحدثت تغييرات كان لها اثر عميق فى حالة العالم الاقتصادية ، ولكن يلاحظ أن هذا كله لم



يكن نتيجة للعوامل الاقتصادية فقط بل كان نتيجة للعوامل السياسية والعسكرية أيضا .

ولكى نفهم دلالة التنمية الاقتصادية في العالم المعاصر فهما كاملا لا يكفى ملاحظة النماذج المتغيرة للاقتصاد العالمى فحسب بل يلزم تعرف وتحديد العوامل والاتجاهات التى أدت الى هذه التغيرات .

## الانجازات الأساسية فى الانتاج والتجارة العالميين

نتج عن التقدم العلمى ثورة فى الانتاج العالمى ، وبينما استمرت الثورة الصناعية الاولى خلال المدة من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الاولى فان الثورة العلمية قد بلغت مداها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ومهدت الطريق لثورة ثالثة .

### ثلاث ثورات صناعية :

قامت الثورة الصناعية الاولى على أساس الفحم باعتبارها أساسا للوقود والآلة البخارية باعتبارها أساس المحركات ، والسفن التجارية والسكك الحديدية باعتبارهما أساسا للنقل البرى والبحرى هذا على حين ارتفع الانتاج فى صناعة المنسوجات الى حد كبير .

وقد مكن التقدم التكنولوجى فى هذه الثورة من ازدياد استعمال المواد الخام كما وازى نمو الانتاج الصناعى العالمى زيادة واردات المواد الخام العالمية .

واستعمرت المراكز الصناعية الكبرى للعالم وعملت على زيادة انتاج المواد الخام وزادت فى الوقت نفسه من صادراتها .

ويعتبر احلال الفحم بالالات الكهربائية والبترول بداية المرحلة الثانية للثورة الصناعية ، وعلى ذلك افسحت الآلة البخارية مكانها لآلة الاحتراق الداخلى التى حلت محل البخار فى السيارات والسفن . واصبحت صناعة النسيج مقدمة للصناعات الآلية والكيمياوية ، والواقع لقد كان للثورة التكنولوجية التى قامت بها المراكز الاقتصادية ابعثد الآثار فى التجارة العالمية ، اما الثورة الصناعية الثالثة فلا تزال تتقدم ، لقد بدأت الطاقة الذرية تحل بالتدريج فى المحركات التى كانت تستعمل البترول أو الطاقة الكهربائية ، ونرى هذا فى المحركات النفاثة والصواريخ والقواصت الذرية والسفن التجارية . ولازم هذا تطور آخر فى الصناعات اللاسلكية ، فنحن نرى آثار هذه الثورة الصناعية الثالثة فى طرق المواصلات والاتصالات اللاسلكية وفى الوقت نفسه بدأت المواد الكيماوية

مثل البلاستيك وغيرها من المنتجات ( غير الطبيعية ) تحل محل المواد الخام الطبيعية . وكان اثر هذا أن تقدمت صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية تقدما كبيرا . ويبدو ان البحث التكنولوجي يتخذ مركزا رئيسيا للدفع الاساسي للتقدم الاقتصادي ، ومن المقطوع به أن مثل هذه الاتجاهات في الانتاج العالمى لها بوجه عام آثار واسعة المدى على كيان التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام .

## تغير الانتاج العالمى وأثره فى التجارة العالمية

حتى الحرب العالمية الاولى ( اى فى عهد الثورة الصناعية الاولى ) اعتمد تقدم الانتاج الصناعى العالمى على تنمية موازية فى انتاج المواد الخام . ونظرا لتدرة المواد الخام فى النطاق المحلى بالمراكز الصناعية العالمية ادى ذلك الى زيادة هذه المراكز من وارداتها من المواد الخام ويوضح ذلك الجدول التالى :

نمو الانتاج الصناعى العالمى وموازاته لزيادة تجارة المواد الخام

حتى سنة ١٩١٣

( بالنسبة للرقم القياسى الاساسى لعام ١٩١٣ = ١٠٠ )

الفترة	الانتاج الصناعى العالمى	التجارة الدولية للمواد الخام
١٨٧٦ - ١٨٨٠	٢٤٥	٣١٢
١٨٨٦ - ١٨٩٠	٣٦٨	٤٤٥
١٨٩٦ - ١٩٠٠	٥٣٦	٦٠٢
١٩٠٦ - ١٩١٠	٧٩٩	٨٣١
١٩١٣	١٠٠	١٠٠

وتوضح الثورة الصناعية الثانية التى حدثت بين الحرب العظمى الاولى والثانية الاختلاف التام فى اتجاهات التجارة العالمية كما يبين من الجدول التالى :

## الانتاج الصناعى العالمى والتجارة العالمية للمواد الخام فى فترة مابين الحربين

( الأساس عام ١٩١٣ = ١٠٠ )

الفترة	الانتاج الصناعى العالمى	التجارة العالمية للمواد الخام
الفترة ١٩١٣	١٠٠	١٠٠
١٩٢٦ - ١٩٢٩	١٣٨.٩	١١٢.٧
١٩٣٦ - ١٩٣٨	١٨٥.٠	١١٦.٦

وبلاحظ الآن هبوط استيراد المواد الخام الى الدول المتقدمة  
صناعيا . وقد تغير هذا الاتجاه فى الثورة الصناعية الثالثة أى منذ  
الكساد الكبير ( ١٩٢٦ - ١٩٢٩ ) الى الفترة بين ١٩٥٥ - ١٩٥٧ فقد  
ازداد الانتاج الصناعى بنسبة ٢٤٦٪ على حين ازدادت تجارة المواد  
الخام العالمية الى ١٣٢٪ فقط .

كما زادت صادرات البترول الى ٧٧٧٪ ، أما صادرات المواد  
الفدائية فكانت نسبتها ١٠٧٪ فقط وكذلك بلغت صادرات المواد  
الخام الزراعية ١٠٥٪ فقط .

ولا تتميز الثورة الصناعية التكنولوجية ( العلمية ) الاخيرة فقط  
بتخلف التجارة العالمية للمواد الخام عن مسايرة الانتاج الصناعى ،  
بل ايضا بالازدياد الكبير فى هبوط الصادرات من البلاد المتخلفة  
اقتصاديا : فبينما كانت الصادرات العالمية للمواد الغذائية ٥٣٤٪  
سنة ١٩٥٢ و ٥٧٩٪ للمواد الخام الزراعية انخفضت حصة هذه  
الدول المصدرة سنة ١٩٦٠ الى ٤٧٦٪ فقط من مجموع الصادرات  
العالمية للطعام و ٥٠٪ لصادرات المواد الخام الزراعية الاخرى .

وبلاحظ ان الدول الصناعية التى كانت تعتبر فى الماضى المستورد  
التقليدى للطعام والمواد الخام والمصدر ( التقليدى ) للمنتجات الصناعية  
قد اصبحت الآن فى مقدمة مصدري الطعام والمواد الخام ، ولقد كان  
هذا نتيجة للتقدم التكنولوجى فى ميدان الانتاج الزراعى .

## أسباب التطور فى التجارة العالمية للمواد الخام

يلاحظ على وجه الدقة ان الاسباب الاساسية للتطور فى الانتاج  
والتجارة العالميين انما ترجع الى التقدم التكنولوجى الذى حدث خلال

الثورتين الصناعيتين الاخيرتين . ولقد زاد التقدم فى العلوم البيولوجية والكيميائية والتوسع فى استخدام الآلات من الانتاج الزراعى العالمى ، وقد ظل هذا التقدم محصورا داخل البلاد الفنية صناعيا والتي أمكنها استخدام رؤوس الاموال مقتربة بالافادة من العلم الحديث .

لقد حدث أكبر تقدم فى انتاج وتجارة الطعام بالنسبة للدقيق والذرة والارز والزبد والسكر واللحوم : ففي عام ١٩٣٨ قومت هذه الواد بمبلغ ٢٦ من بليون الدولار وهو يعادل أكثر من نصف قيمة صادرات الطعام من الدول المختلفة .

وقد بلغت هذه الصادرات فى ١٩٥٤ ما قيمته ١٢٢ من بليون الدولار فتكون قد هبطت بنحو ٥٢٪ .

اما صادرات المواد الخام الزراعية مثل القطن والصوف والجلد والمطاط فقد سارت على النوال نفسه : ففي الفترة بين سنة ١٩٥٣ الى ١٩٥٧ زادت صادرات هذه المواد من الدول الصناعية من ٤٧٠٠ من مليون الدولار الى ٧٧٠٠ من مليون الدولار .

وبينما هبطت صادرات القطن من الدول المتخلفة من ١١٦٠ الى ١٠٦٠ من مليون الدولار وصادرات الصوف من ١٨٣٠ الى ١٤٨٤ من مليون الدولار اذا بصادرات المزارع تجنح الى الركود .

على ان الثورة التكنولوجية الجديدة قد زادت من صادرات مستخرجات البترول والمواد المعدنية : فبينما كانت صادراتها من الدول المتخلفة عام ١٩٢٠ تمثل ١٣٪ فقط من مجموع الصادرات ارتفعت حصة البترول والعناصر المعدنية الى ٣٧٪ عام ١٩٥٦ .

ومن ناحية أخرى انخفضت حصة الانتاج الزراعى من ٨٧٪ الى ٦٣٪ فى الفترة بين ١٩٢٨ الى ١٩٥٦ .

ولقد نتج عن هذا التطور فى طلب المواد الخام فى الدول الصناعية ابلغ الاثر فى الدول المتخلفة التى كانت مصدرة أساسية للمواد الخام ، ففي سنة ١٩٢٨ مثل البترول ٥٪ فقط من مجموع صادرات البلاد المتخلفة على حين ارتفعت حصة البترول فى التصدير الى ٢٤٪ فى سنة ١٩٥٦ .

اما نصيب المواد الزراعية الخام والطعام فى صادرات الدول المتخلفة فقد انخفض من ٨٧٪ الى ٦٣٪ فقط فى الوقت الحاضر .

وبعكس هذا الاتجاه أحد المتناقضات فى الوقت الحاضر مما يعرض الدول المتخلفة للخطر ، فقد قل الطلب على انتاجها من المواد الزراعية

الحام والطعام بيد انها تواجه الحاجة السريعة للتصنيع في الوقت نفسه ،  
فما تكسبه هذه الدول المتخلفة من صادراتها يقل باستمرار ، ولكن هذا  
لا ينطبق على الدول المصنعة للبترول اذ ان ما تكسبه من البترول في  
ازدياد ، ولكن من النادر ان تلجأ هذه الدول الى التصنيع معتمدة على  
استمرار الحصول على البترول المستخرج وبيعه .

## التغير في الانتاج الصناعي والتجارة العالمية

كان التقدم التكنولوجى ( العلمى ) اثر بعيد في تنمية الانتاج الصناعى  
والتجارة العالمية : فانتقدم التكنولوجى المعاصر يتطلب درجة عالية من  
التخصص ، وهذا يمكن من الانتاج على نطاق واسع بمرتبات عدة بأقل  
التكاليف ، كما يؤدى الى انخفاض تكاليف الانتاج ونفقات التصنيع  
وتوحيد العمليات الصناعية ، ويرجع النمو الانتاجى الصناعى المتزايد الى  
اسباب عدة : ففى المكان الاول يتطلب التقدم التكنولوجى وسائل جديدة  
للانتاج مما يؤدى الى زيادة الانتاج فانتشار التصنيع العالمى الى  
تفريات واسعة في الاقتصاد العالمى ، كما أدى ارتفاع مستوى المعيشة  
في البلاد الصناعية الى ارتفاع الطلب على واردات الانتاج الحديث .

وعلى ذلك زادت الدول الصناعية من صادراتها لنشر انتاجها الصناعى  
ومن ثم زاد الطلب على بيع منتجاتها ، أما الطلب الخارجى فقد دفع  
الى زيادة الانتاج الصناعى العالمى . ولقد تضاعف حجم الواردات للمعدات  
الصناعية للدول المتخلفة في الفترة بين ١٩٣٣ الى ١٩٥٦ الى ثلاثة  
اضعاف كما زاد مجموع رأس المال المخصص لشراء هذه المعدات في الدول  
المتخلفة بالنسبة لمجموع الواردات بنسبة الثلث في فترة ما بين الحربين ،  
وقد ارتفعت النسبة الى ٤٥٪ في منتصف الخمسينات من هذا القرن .

وبالرغم من ان تصنيع الدول المتخلفة يعتبر عاملا مهما لزيادة  
الطلب على السلع الرئيسية فان الى جانب هذا اسبابا أخرى : فالطلب  
على السلع الرئيسية في الدول الصناعية نفسها ملازم له دلالة ،  
فالتصدير للمعدات الرئيسية من الدول النامية الى الدول التى لم يصل  
نموها بعد الى الحد الكافى قد بلغ ١٤٤١ مليون دولار في سنة ١٩٣٩  
على حين وصل الى ٨٢٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٥٦ . كذلك زاد  
تصدير السلع الرئيسية الى الدول الصناعية من ٨٥٣ مليون دولار الى  
١٠٨٨٠ مليون دولار ، وبعبارة أخرى ارتفعت حصة الدول الصناعية في  
مجموع التصدير للمعدات الصناعية من الدول النامية من ٣٧.٢٪ في  
الفترة السابقة للحرب الى ما لا يقل عن ٥٧٪ في أواخر الخمسينات من  
هذا القرن .

ان من الاسباب الرئيسية للتوسع الصناعى العنيف فى وقتنا هذا زيادة الطلب على واردات السلع الصناعية فى الدول ، العالية التصنيع نفسها .

### الثورة التكنولوجية المعاصرة فى أوروبا :

بينما بدأت وتطورت أول ثورة صناعية فى انجلترا ثم انتشرت فى القارة الأوروبية وشمالى أمريكا بعد ذلك كان محور الثورة الصناعية الثانية أمريكا الشمالية وهى التى تعد الى حد كبير زعيمة الثورة الصناعية الثالثة : فالثورة الصناعية الثالثة التى لاتزال تمر بها فى الوقت الحاضر قد تطورت فى الولايات المتحدة الى حد كبير نتيجة للتقدم التكنولوجى فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، والأموال الكبيرة التى صرفت على البحث العلمى خلال فترة الحرب الباردة ونزع السلاح . وتحاول روسيا والدول الدائرة فى فلكها أن تلحق بل تتقدم الولايات المتحدة حتى أصبح ذلك شعارا للاتحاد السوفيتى ، وبفضل تطبيق هذا التقدم التكنولوجى بخطوات سريعة فى الثورة الصناعية الثالثة تميزت الولايات المتحدة بارتفاع انتاجها وأصبحت ربعوس الاموال الأمريكية تهدد أوروبا والأسواق التى تصدر اليها حتى المستعمرات .

وقد تأثر المصدرون فى أوروبا بخسارة أسواق أمريكا اللاتينية ففى الفترة مابين سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٠٥ كانت تجارة أوروبا مع أمريكا اللاتينية تبلغ ١٤٠٪ بالمقارنة الى تجارة الولايات المتحدة مع دول أمريكا اللاتينية ومع أن التجارة مع أوروبا قد زادت بنسبة ٤٥ ٪ على التجارة مع الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٨ (١) فانه فى منتصف الخمسينات من هذا القرن عادت فارتفعت تجارة أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة بنسبة ٤٠ ٪ عن تجارتها مع أوروبا .

أما فى منطقة الاسترلىنى عبر البحار فقد بلغت حصة صادرات الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٨ نحو ١٨٪ بالنسبة لمجموع الصادرات من الدول الصناعية ، وقد ارتفعت فى عام ١٩٦٠ الى ٢٣ ٪ على حين انخفضت فى الوقت نفسه حصة بريطانيا من ٥٩٪ الى ٤٠٪ .

ان تطبيق التقدم التكنولوجى الحديث يتطلب وجود وحدات انتاجية كبيرة ، وان الاتجاه الى خلق أسواق اقليمية وتدعيمها أمر تدفع اليه الرغبة فى تأكيد التقدم التكنولوجى أو منافسة الصناعة فيما وراء البحار تلك الصناعة التى بلغت حدا كبيرا من التقدم .

---

(١) أى زادت تجارة أمريكا اللاتينية مع أوروبا ٤٠٪ على تجارتها مع الولايات المتحدة

## أثر السياسة في نمو الاقتصاد الدولي

تؤثر العوامل السياسية في نمو الاقتصاد العالمي ، الذي لم يخضع قط للعوامل الاقتصادية وحدها ، وحاليا تتأثر سياسة الدولة الاقتصادية بالعوامل الاقتصادية أكثر مما مضى ، ذلك أن التوجيه والتخطيط للأجهزة الحكومية سواء المباشر أو غير المباشر عن طريق الأدوات النقدية والمالية كان لهما أعظم الأثر في تنمية اقتصاد الدولة .

### دور الدولة في اقتصاديات الدول الاشتراكية :

تعتبر الوظيفة الاقتصادية للدولة في الدول التي تنتمي الى النظام الاشتراكي العالي ، القاعدة الأساسية للتطور الاشتراكي . لذلك نجد السلطة الحاكمة تحدد وتدير وتنظم الاقتصاد وذلك في ظل التأميم العام لوسائل الانتاج ، اما المنظمات الاقتصادية الخاصة فتخضع لملاحظة دقيقة من الدولة وذلك لمعاونة الخطة العامة للدولة .

كذلك نلاحظ ان الدولة تحتكر تماما التجارة الخارجية ، وهذا يعني أن التقلبات في السوق العالمية لا تؤثر مباشرة داخل هذه البلاد . ان اشراف الدولة قائم على كل نواحي النشاط الاقتصادي ولا يوجه أى جزء منه لخدمة أغراض أخرى غير اقتصادية كالسياسة مثلا ، ذلك لان تحقيق الاهداف السياسية يكون مخططا بقرارات خاصة .

ونظرا لان السلطات الاقتصادية والسياسية تكون متحدة في ذلك النوع من الدول فانه يمكن بذلك ادارة الجهاز الاقتصادي (الى حد كبير أو قليل) لتحقيق النشاط الاقتصادي المرغوب في الداخل والخارج بحيث يكون متمشيا مع قرارات الدولة وزعامتها السياسية .

### دور الدولة في البلاد الرأسمالية الغربية :

زاد دور الدولة ، كعامل اقتصادي في الدول الغربية النامية صناعيا خلال السنوات العشر الماضية من هذا القرن ، فقرب التكساد الكبير كانت مجموع الموارد التي في حوزة الولايات المتحدة قد ارتفعت الى ١٠ر٤ من بليون الدولار سنويا على حين بلغ مجموع الاستثمارات الخاصة ١٦ر٢ من بليون الدولار . وقد سجلت الخمسينات الاخيرة من هذا القرن معدلا عكسيا ، فقد ارتفعت مجموع موارد الحكومة الفدرالية وميزانيات الولايات الى ١٣٢ بليون دولار على حين أصبحت الاستثمارات الخاصة تقدر بمبلغ ٧٠ بليون دولار فقط . لقد اتجه التفكير بمرور الأعوام الى تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي ، ويوضح هذا الزيادة المطردة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خلال الحرب

العالية الاولى ، ولقد زاد تدخل الدولة خلال « الكساد الكبير » وفي الحرب العالمية الثانية وفي فترة ما بعد الحرب . وبخلاف العامل الإقتصادي نرى هناك عوامل أخرى لها دلالتها في اقتصاد دول غربي أوروبا النامية صناعيا وتوضح ذلك هذه النسب المئوية لحصة الدولة في مجموع الاستثمارات :

ففي النمسا بلغت حصة الدولة ٤٤٪ من مجموع اجمالي الاستثمارات وفي بريطانيا ٤٢٪ وفي ايطاليا ٣٧٪ وفي فرنسا ٣٥٪ .

وحصة الدولة في انتاج الصناعات المهمة والرئيسية تسير على المنوال نفسه : ففي بريطانيا مثلا تحتكر الدولة تقريبا صناعة تعدين الفحم والغاز والقوى الكهربائية والسكك الحديدية والنقل البحري الداخلي ، وتشرف الدولة في النمسا على ٩٩٪ من صناعة الصلب والحديد وعلى ٨٥٪ من صناعة المحركات و ٧٠٪ من صناعة الألمنيوم ، وفي يد الدولة في ايطاليا ٧٢٪ من صناعة بناء السفن و ٨٠٪ من انتاج الحديد و ٥٠٪ من صناعة الصلب .

ان دور الدولة في السيطرة على التجارة الخارجية له أهمية فاطمة في ايضاح العلاقات الاقتصادية الدولية . لقد أنهت الحرب العالمية الاولى التجارة الحرة وحرية تحويل النقد الوطني بالذهب ، ففي أغلب الدول النامية اقتصاديا في ذلك الوقت بدأت الدولة في الاشراف على التجارة الخارجية وعقد الانفاقات المالية الخارجية ، وكذلك ظهر دور الدولة في الاشراف على رسوم الجمارك والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير وتداول النقد الاجنبي والاجهزة المالية .

وبلاحظ ان التعاون الدولي في المحيط الاقتصادي قد تعقد الى حد كبير نتيجة لاختلاف أنظمة الدولة في شئونها الاقتصادية . ان الاجهزة الاقتصادية التي تشرف بها الدولة على تجارتها الخارجية هي نفسها التي تباشر بها نشاطها الاقتصادي الداخلي ، لقد أصبح من المستحيل اقامة تعاون دولي بمجرد تنسيق الاجهزة التي تشرف على السياسة الاقتصادية الخارجية ، وأصبح من اللازم تعديل أنظمة الاجهزة التي تشرف على الاقتصاد داخل الدولة . ولقد امكن تحقيق أوثق تعاون اقتصادي في الدول التي تحكمها النظم الاجتماعية المتقاربة .

ونظرا لان الدولة مصدر السلطة السياسية فهي تستولى على مايقارب ثلث اجمالي الانتاج القومي وتعيد توجيهه الى اغراض اقتصادية، وهي بهذا ترمي الى غرض سياسي لا اقتصادي ه ومن ناحية أخرى فان اشراف الدولة على قطاعات اقتصادية هامة يمكنها من الاشراف التام على التجارة الخارجية ومالية الدولة وبهذا يخضع اقتصاد هذه الدولة



- النامية صناعيا لاعتبارات السياسة وأهداف قيادة الدولة السياسية .
- وقد وضحت هذه الحقيقة بدرجة كبيرة في قيام الكتل الاقتصادية .

## دور الدولة في البلاد المتخلفة

دور الدولة كعامل سياسي في الدول المتخلفة يختلف عن مثيله في الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية الصناعية .

ففي أغلب الدول المتخلفة تركز الدولة اهتمامها على دورها في التخطيط الاقتصادي أكثر مما يحدث في الدول النامية صناعيا ومع ذلك لا تكون هذه الخطط الاقتصادية ذات طابع إداري أو توجيهي ، فغالبا مايرتبط التخطيط الاقتصادي بالتخطيط الكمي لتنمية الفروع الاقتصادية التي تنتمي الى مايسمى في الاقتصاد « بالقطاع العام » .

ومثل هذا التخطيط الاقتصادي يطبق في الوقت الحاضر « في بورنا والهند وأندونيسيا والعراق والجمهورية العربية المتحدة (١) وغانا وكوبا الخ » .

وبالرغم من أنه في أغلب الدول المتخلفة لا تمارس الدولة الاشراف الاقتصادي المباشر فانها تتدخل تدخلا كبيرا في مجال الاستثمارات .

ومع أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في الادارة الاقتصادية بالدول المتخلفة فان مداه محدود بسبب الكيلان الاقتصادي الذي ورثته عن عهود الاستعمار .

وإذا اخلنا احدي هذه الدول التي تنطبق عليها صفة الدولة المتخلفة اقتصاديا . فاننا نرى أن اقتصادها يكون أكثر عرضة للمؤثرات المضادة ( العاكسة المنبعثة من السوق العالمية أكثر من انبعاثها من اقتصاديات الدول الاشتراكية أو الدول النامية صناعيا ) .

### التباير الاقتصادية كاداة سياسية :

ان زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد - خصوصا في الدول النامية- قد أدى الى خلق روابط جديدة بين الاقتصاد والسياسة ، حتى أصبح هناك ما يؤكد أن السياسة تعتبر تعبيرا مركزا عن اقتصاديات الدولة .

وغالبا ما تستخدم السياسة اليوم التباير الاقتصادية للتصير

(١) يلاحظ ان الجمهورية العربية المتحدة قد قامت بتخطيط اقتصادي على أساس اشتراكي تابع من بيتنا، فالتنمية الاقتصادية عند الجمهورية العربية المتحدة تقوم على أساس محدود هو المجتمع الاشتراكي اتقائوي الديمقراطي .

عن أهداف سياسية . فالحصار الاقتصادي الذي تتدخل الدولة لتطبيقه ما هو الا سلاح سياسي رهيب لا يقل عنفا عن التدخل العسكري ، في ظل ظروف الحرب الباردة دخل التمييز في التجارة حتى أصبح اجراء عاديا في هذه الأوقات ، كذلك فان الاكراه على عقد اتفاقيات تجارية بين أطراف غير متعادلة ، كل هذا أصبحت تمارسه الدولة القوية ( سياسية ) وأصبحت وسيلة السياسة الاقتصادية هي زيادة أسعار البضائع المصنعة والضغط المتزايد لخفض أسعار المواد الخام ، ولا شك أن هذا يعد استغلالا اقتصاديا ، وقد يحل محل الادارة الاستعمارية السابقة أو ( الضغط القديم بالقوى البحرية ) . ولقد دل التكتل الاقتصادي لبلاد المنطقة الواحدة المتشابهة الاهداف السياسية على أنه اعظم مثل لاستعمال النظم الاقتصادية كوسيلة لخرق الأغراض السياسية .

ولقد مكن التكتل الاقتصادي الإقليمي من انشاء مركز اقتصادي قوى أدى بدوره اني تركيز مشابه في المجال الصناعي وإن هذا ليمثل عنصر الاحتكار وكذلك عنصر القوة والاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية .

## نشأة التكتلات الاقتصادية في عالم اليوم

تؤثر العوامل السياسية في قيام الكتل الاقتصادية الإقليمية بجوار الأثر الاقتصادي والتكنولوجي ( حقيقة ان العوامل التكنولوجية لا تميل الى الاتحادات الإقليمية للدول ، بل على العكس تميل الى التكتل على نطاق عالمي وتوضح الصناعات الجديدة التي تقدمت تقدما كبيرا كنتيجة للشورة التكنولوجية الأخيرة مثل صناعة الطيران والآلات الالكترونية الحاسبة ، والآلات الصناعية الأتوماتيكية والصناعات اللاسلكية والطاقة النوية الخ توضح حاجة هذه الصناعات الى التعاون العالمي ، وذلك إما بسبب حجم الوحدات المنتجة كالحال في صناعات الطيران ، أو بسبب الحاجة لأقصى تخصص كالحال بالنسبة للآلات الأتوماتيكية ، أو بسبب ظروف الأسعار السائدة في ذلك القطاع كالحال في فروع معينة من قطاع الصناعات اللاسلكية ، أو بسبب الحاجة لتأمين القيام بوظيفتها كما في حالة المولدات القوية .

ان هدف هذا الاتجاه الاقتصادي لتعميم التعاون العالمي قد سخرته الدوائر السياسية ، خصوصا في بعض البلاد الاشتراكية ، لتعميم الاتحادات الإقليمية ، وبذلك يكون العامل السياسي قد تدخل عن طريق الاقتصاد في التكتل الإقليمي .

وعملية التكتل الاقليمي لا يمكن ان تعد حقيقة كاملة ، فالدول الست المتحدة في السوق الاوربية المشتركة ، وهي فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج تقوم بينها في الوقت الحاضر مفاوضات لتوسيع دائرتها يضم انجلترا والنرويج والبنمارك واليونان واسرائيل ، وكذلك فان الولايات المتحدة تبحث أيضا عن الطرق والوسائل للانضمام ، وذلك لتنمية التعاون المرتقب مع هذه المنطقة الموحدة في اوروبا . أما غياب الصين الشعبية عن الوحدة الشرقية الاقليمية فلا يعتبر امرا قاطعا بالنسبة لتكتل الدول الاشتراكية الشرقية .

وبالرغم من حداثة قيام التكتل الاقتصادي الاقليمي فإنه يمكن يوضح مشاهدة ثلاثة تكتلات اقتصادية كبيرة في الجزء الشمالي من العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية ، واوربا الغربية ، ومجلس اوربا الشرقية لتبادل المساعدات الاقتصادية .

وبينما تعتبر أغلب الدول في نصف العالم الجنوبي غير منحازة الى الوحدات الاقليمية الاقتصادية أو السياسية فإنه بالرغم من هذا تظهر اتجاهات التكامل الاقليمي لاقتصادى في جنوبي العالم ، ولكن هذا الاتجاه لايعتبر نتيجة لعوامل سياسية بل يعتبر ردا على تكتل الدول الصناعية ، ورغبة هذه الدول في تأكيد تنميتها الاقتصادية التى تواجهها ظروف عالية غير مشجعة .

وبمقارنة هذه الأرقام التالية تتضح أهمية هذه التجمعات الاقليمية .

### نصيب التجمعات الاقليمية المتكاملة في تعداد العالم وانتاجه بالنسبة للنوية للعالم اجمع

	أوربا الغربية		المسكرا الاشتراكى		الولايات المتحدة الأمريكية	
	دول غير منحازة	دول السوق الحرة	أروبا الشرقية	السوفيتى	السوق	السوق المشتركة
السكان	٠.٠٠٪	٠.٣٪	٠.٣٣٪	٠.٧١٪	٠.٦٪	٠.٦٪
القوى العسكرية	٠.٤٪	٠.١٠٪	٠.٩٪	٠.١٤٪	٠.٤٢٪	٠.٤٢٪
الصلب	٠.٣٥٪	٠.١٠٪	٠.١٣٪	٠.٢١٠٪	٠.٣٠٧٪	٠.٢٤٪
المعادن والمالية	٠.٢٤٥٪	٠.١٥٤٪	٠.٢٤٩٪	٠.٦٣٪	٠.٤٦٪	٠.١٧٪

ولا يغطي الجدول السابق كل دول العالم مثل الصين الشعبية. التي لا تعد جزءا من الكتلة الاقتصادية الشرقية ومع ذلك فلا تعتبر من الدول غير المنحازة في صراع الكتل ، وفي الوقت نفسه لا تعد كل الدول المتخلفة دولا غير منحازة لان البعض منها قد قيل في الكتل الاقتصادية وهذا قد اخرجها عن نطاق الدول غير المنحازة .

ويتبين من البيان السابق ايضا أن الكتل الاقتصادية تشمل القوى الصناعية والانتاجية الرئيسية في العالم المعاصر ، ولكنها ايضا لا تتضمن اغلب سكان العالم أو الجزء الأكبر من مساحته ، ومن ثم لا تتماشى مع للواد الانتاجية المتاحة -

في الواقع أن ما يواجهه الاقتصاد العالمي الحاضر لا تحله الحقيقة القائمة والمتعلقة بوحدة الاقتصاديات القوية في وحدات اقليمية متكاملة . فكما يحق لكل دولة أن تحرر اقتصادها فمن المنطقي أيضا أنه يحق لها أن تضحي بحريتها الاقتصادية في سبيل تكوين وحدة اقتصادية متكاملة. وخلاصة المشكل تقع في السياسة الاقتصادية الثابتة التي تتبعها. للدولة تجاه الدول الأخرى كنتيجة لانشاء مثل هذه الأجهزة الإقليمية .

وفي الوقت الحاضر تبلغ التجارة العالمية ١٠٪ من الدخل العالمي على حين ترتفع هذه النسبة الى ٢٥٪ في الدول المتخلفة وتكون التجارة الدولية الجبل السرى الذي يربط الاقتصاديات القومية الفردية بالاقتصاد العالمي . واتباع هذه السياسة من خلال التكامل الاقليمي من شأنه أن يفسد المصالح الحيوية لبلاد أخرى بطبيعة الحال ومن ثم يكون مظهرا من مظاهر العنف لا وسيلة للتصير عن سيادة الدولة -

## الكتلة الاقتصادية لدول شرقى أوروبا الاشتراكية

يعتبر التكامل الاقتصادى لدول شرقى أوروبا الاشتراكية تعبيراً كاملاً ودقيقاً عن النظرية التى تنظر الى كل من النظامين العالميين باعتبارهما كتلا اقليمية فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

وهذه النظرية ترجع الى « ستالين » الذى كتب فى اواخر حياته كتاباً عن « المشاكل الاقتصادية للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى » قال فيه :

ان انهيار «سوق منفردة يتضمن السوق العالمية لهو اكبر نتيجة اقتصادية للحرب العالمية واقصى آثارها السياسية ، ان النتيجة الاقتصادية لوجود الكتل المتعارضة هى تفكك السوق العالمية الموحدة ، ولهذا فان عندنا الآن سوقين متوازيتين فى موقف الخصومة المتبادلة .

لقد تمسكت الاشتراكية بهذه النظرية وبدأت تحدد معالم النظام الاشتراكى لعدد من الدول التى تضافت بسلسلة من الاتفاقيات الفكرية والسياسية والاحلاف العسكرية ، ويشار اليها باسم « النظام الاشتراكى العالمى » كمعنى فكرى ، ويقصد بها فى القاموس السياسى « المعسكر الاشتراكى » أما الاقتصاديون فيطلقون عليها « السوق الاشتراكية العالمية » وهذه الدول هى التى تحالفت فى حلف عسكرى موحد هو « حلف وارسو » .

ان فكرة ربط حلفات النظام الاشتراكى العالمى بالاحلاف السياسية والعسكرية ككتل انما ترجع الى الحرب الباردة والضغط السياسى الذى اتبعته القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذه النظرية السياسية العملية انما تحدد فى الواقع دلالة الاشتراكية فى عالم اليوم ،

- والاشتراكية كنظام اجتماعى اقتصادى لا يمكن تحديدها أو حصرها داخل حدود البلاد التى قبلت الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد السوفيتى
- حقاً ان الاشتراكية انما هى كنظام عالمى فى العالم المعاصر وان كانت

يندورها جدلية ، ولكن يمكن أن توجد عناصر اشتراكية أخرى في بقاع أخرى في العالم حتى لو لم يؤكد شكلها اعلان دستور اشتراكي .

ان الوحدة الاشتراكية لدول شرقي اوروبا قد اثرت فيها معالم التكتل بالرغم من أن أهداف هذه البلاد قد تختلف اختلافا كبيرا عن سياسة الكتلة الغربية المنافسة .

## أساس الكتلة الاقتصادية لشرقي أوروبا وإنشاؤها

تأسس « مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية » في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ وكان بمثابة رد على مشروع مارشال الذي يعد بدء قيام الكتلة الاقتصادية الغربية ولم يكن لهذا المجلس أى نشاط حتى سنة ١٩٥٢ ومنذ ذلك الوقت تتزايد بوضوح الأكل الضارة لمثل هذه السياسة الاقتصادية التي تقوم بين دول غير متضامنة .

وفي يوليو سنة ١٩٥٧ أعلن خروشوف « لقد قلنا من زمن بعيد أنه يجب زيادة التضامن بين بلادنا ، فلا يمكن تنمية كل شيء في كل مكان وفي الوقت نفسه ولسوء الحظ لقد كنا نتحدث كثيرا الى أذان لا تسمع ، لقد حاول المجريون والرومانيون والبولنديون والآخرين حاولوا بناء كل شيء في بلادهم وربما تكون البانيا الصغيرة هي وحدها التي لم تفعل هذا الى الآن » -

« وبطبيعة الحال لم تظهر هذه المشكلة بدون شك في الاتحاد السوفيتي لأن الصناعة السوفيتية تنتج لسوق واسعة ، ولكن بالنسبة للبلاد الصغيرة لابد أن تثار مشاكل هائلة من التي لا يوجد لها حل في داخل هذه البلاد ، وفي الغالب لا يكون الإنتاج اقتصاديا إذا تم تصنيف مقادير صغيرة لسوق محلية صغيرة وكان من المستحيل بيع كميات أكبر في الخارج . وإذا رغبتنا أن يكون الإنتاج اقتصاديا ، يجب علينا أن ننتج بكميات كبيرة ، ولقد تحقق خبراء الرأسمالية أن الإنتاج على نطاق واسع يخفض من تكاليف الإنتاج وبذلك يكون « اقتصاديا » .

« ونحن الماركسيين يجب أن نكشف دلالة هذه المعضلة ، فكلما أسرعنا في انماء توزيع العمل بين بلادنا فسيؤدي هذا الى زيادة وتحسين الإنتاج الاقتصادي ، ان كل دولة اشتراكية ستفيد بإنتاج كميات كبيرة وبأسعار منخفضة » .

وخلال العقدين التاليين للحرب كشفت التنمية الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية عن خاصيتين مميزتين :

١١) اعتبرت كل دولة أن التغيير فى نموذج التنمية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ينبغى أن تلتزمه ، فالاتحاد السوفيتى لكونه دولة كبيرة تغطى عدة مناطق مناخية مختلفة ، وله الكثير من الموارد الطبيعية ، قد أمكنه أن يحقق نمودجا عاليا متشعبا للتنمية ، ولكن الدول الفردية الصغيرة حاولت تكرار خطوات الاتحاد السوفيتى على نطاق أضيق ، وقد أثبت هذا خطأ سياستها الاقتصادية وكشف تطبيقها عن عدم كفاية أجهزتها وعدم كفاية الإدارة الاقتصادية المركزية للدولة .

ب) كانت دول شرقى أوروبا قد اتجهت بتجارتها للخارجية الى الدول الغربية وعملت على زيادتها ، ولكنها أعادت بعد ذلك اتجاهها نحو الشرق ، اى الى الاتحاد السوفيتى والدول الاخرى التى تنتمى للمعسكر الاشتراكي .

فبينما بلغت نسبة المدفوعات لأغلب دول أوروبا الشرقية الى الاتحاد السوفيتى ١٪ من مجموع صادراتها أصبحت هذه النسبة المثوية للمدفوعات سنة ١٩٥٧ هى الجدول الآتى من مجموع صادرات هذه الدول :

٥٠٪	رومانيا	٣٠٪	المجر
٥٢٪	بلغاريا	٣٠٪	بولاندا
٥٧٪	البانيا	٢٤٪	تشيكوسلوفاكيا
		٤٥٪	المانيا الشرقية

وقد بلغت التجارة التبادلية بين بلاد شرقى أوروبا نحو ٣٠٪ على خلاف ما بين المجر والبانيا فقد ارتفعت التجارة بينهما الى أكثر من ٤٠٪ . وبذلك بلغ التركيز التجارى ( داخل المنطقة ) فى شرقى أوروبا ذلك المستوى العالى الذى يتردد بين ٦٠ و ٧٠٪ . وكان هذا قبل بداية التخصص القوى للإنتاج الاقليمى .

وفى الواقع يمثل الاتحاد السوفيتى قطب « السوق العالمية الاشتراكية » بالنسبة لكل دول أوروبا الشرقية .

وتوضح الأرقام التالية تجارة الاتحاد السوفيتى مع الدول الاشتراكية ( بملايين الروبلات الحديثة ) .

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٤٦
١٠٠.٧٣	٩٤٦٣	٧٧٨٣	١٢٢٨٠
			مجموع التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى .
٧٢١٣	٧١٢٢	٥٧٤٠	٦٩٨
			مجموع التجارة مع السوق العالمية الاشتراكية .

إن ما يميز دور الاتحاد السوفيتي في التجارة الخارجية عن أغلب دول شرقي أوروبا هو دوره ( كمون ) للمواد الخام .

وتدل متابعة الكتلة الاقتصادية اشرقية منذ بدايتها على أهم تحول في التجارة الخارجية لدول شرقي أوروبا وذلك منذ أن تحولت الى الشرق ، وفي الوقت نفسه لقد كانت الأداة لتحقيق التركيز القوى لتجارة دول شرقي أوروبا الخارجية في داخل هذه المنطقة .

## الطرق المستخدمة في سياسة التخصص الانتاجي بالكتلة الاقتصادية الشرقية

إن تكامل الاقتصاديات اقليمية في كتلة اقتصادية ( مغلقة ) قد حققتة دول شرقي أوروبا الاعضاء في مجلس تبادل المساعدات الاقتصادية، وكان هذا عن طريق التنسيق في تخطيط برامج الانتاج مع التخصص في هذا الانتاج .

ولقد أمكن التعرف في المراحل الأولى لانشاء الكتلة الاقتصادية لدول شرقي أوروبا على أن الهدف الأول هو زيادة الانتاج الاقتصادي . إلا أن التخصص الاقليمي كان قد بدأ قبل تنفيذ التنظيم اللازم للنظام الاقتصادي والذي يمكن من تقدير الفائدة النسبية للانتاج ، وقد تم الاتفاق في جلسات المؤتمر على توزيع انتاج الآلات ، والانتاج الكيماوي الخ على الدول الاعضاء بناء على تقديرات اقتصاديات ثابتة ، كما ركز من جهة أخرى أقصى النشاط الاقتصادي للدول الأفراد والطرق المستعملة في تطبيقه وذلك كله للاستعداد لخطة سبع السنوات الاقتصادية التي أعلنت وطبقت في الوقت الذي بلغت فيه سياسة التخصص الاقليمي أشدها . وفي ذلك الوقت لم يكن هناك مجهود حقيقي يؤكد أن تقسيم العمل قد نال حظه من الاهتمام مثل التخصص الاقتصادي .

ولقد كان أول من أعلن الخطة التنفيذية هو الاتحاد السوفيتي كما انه أيضا وضع القاعدة التي سارت على متوابعها الدول الأخرى وتبعها لها استطاعت أن تبني تقديرها عن الواردات من الاتحاد السوفيتي والصادرات اليه طبقا لما حدده واشترطه الاتحاد السوفيتي .

وفي الحقيقة لا تزال تحكم التجارة الخارجية الاتفاقيات الاقتصادية ( الثنائية ) ويؤثر تنفيذها في ميزان المدفوعات اذ يتضمن عائقا خطيرا للتكامل الاقتصادي الحقيقي لهذه الدول ، وقد ارتكزت الامكانيات الاقليمية لتوسيع تقسيم العمل على التجارة المتعددة الاطراف .



وبالرغم من هذه الصعوبات الداخلية فقد جلبه تكامل هذه الدول في كتلة اقتصادية مشكلة لا يمكن التفادي منها ، وهي التعرف على الاسس التي تحكم تقسيم العمل في الداخل والخارج . ويطلب الرأي التالي عند النظرين في شرقي أوروبا وهو أن الدول الاشتراكية يجب أن تنشئ أولا تقسيمها الاقليمي للعمل ثم تسرع بعد ذلك إلى توسيع دائرة تقسيم العمل في النطاق الدولي . ويتأثر التقسيم الداخلي للعمل طبقا لمبادئ المنفعة ، ومن المنطقي أن تلقى القيود الداخلية الاقليمية حتى لا تكون هناك فوارق بين « الاشتراكية » والتقسيم الدولي للعمل .

وفي حالة فشل هذه الدول في ملاحظة مبدأ المنفعة في تقسيمها الداخلي للعمل فإن ذلك سيمنعها من الاسراع نحو التقسيم الدولي للعمل وستتبع نشاطا معيناً للصادرات . ولا يمكن ذكر تقسيم حقيقي للعمل ، وذلك بسبب تأثير السوق العالمية في تغير بناء الانتاج وتطور الاقتصاد العالمي الذي تمليه ظروف التقدم التكنولوجي .

## الكتلة الاقتصادية لشرقي أوروبا والدول المتخلفة

تكشف التجارة بين الكتلة الاقتصادية لشرقي أوروبا والدول المتخلفة عن تقدم سريع خلال السنوات القليلة الاخيرة : فالرغم من زيادة تكامل الاقتصاد الداخلي للكتلة الشرقية بين سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ فإن نسبة تجارة دول هذه الكتلة مع دول آسيا الاشرافية قد انخفضت من ٢٦٪ الى ٢٢٪ على حين ارتفعت حصة الدول المتخلفة والدول الصناعية الغربية من ٢١٪ الى ٢٧٪ .

وهناك توقعات واسعة المدى لرواج التجارة فيما بين الدول الاشتراكية والدول غير المنحازة ، وقد أعلنت الخطة السبعية للاتحاد السوفيتي أن بلوغ مستويات الانتاج والاستهلاك في شرقي أوروبا سيكون في سنة ١٩٦٥ ، ولا يزال استهلاك انتاج المناطق الحارة في الدول الاشتراكية صغيراً إذ يبلغ ١٣٠ مليون دولار ، وطبعاً سيزيد في المستقبل الطلب على انتاج هذه المناطق وهذه الزيادة سوف تتعدى قوة الانتاج للدول المصدرة ، لأن بلداً مثل ألمانيا الغربية قد يحتاج في سنة ١٩٦٥ إلى ما يساوي ٣ ملايين دولار من منتجات هذه الدول .

وللزيادة الطفيفة للطلب على اللواردات من جانب دول شرقي أوروبا الاشتراكية دلالتها على التنمية الاقتصادية في الدول غير المنحازة .

ولسوء الحظ تتيح السياسة الاقتصادية التي تتبعها دول الكتلة الشرقية تفاؤلا محدودا في هذا الصدد ، وذلك بالرغم من ازدياد التجارة الخارجية مع الدول غير المنحازة ، وكذلك بالرغم من الإرادة العلنية لتوسيع دائرة تقسيم العمل الدولي . ولكن دول هذه الكتلة تهدف إلى إنتاج أقصى ما يمكن من السلع المختلفة والتي كانت قبل ذلك تستورد من الدول غير المنحازة : فالأرز مثلا يوضح هذا : لقد استورد الاتحاد السوفيتي منه ٥٠٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ وزاد المقدار المستورد منه إلى ٦٨٩.٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٩ ، ولكن في يناير سنة ١٩٦١ أعلن خروشوف أن إنتاج الارز سوف يرتفع إلى مليون طن في السنوات القليلة التالية وعلى حد تعبيره : « سيكون كل حاجة الطلبات الداخلية » .

وكذا الحال بالنسبة للشاي : فقد استورد الاتحاد السوفيتي منه ٢٥٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ ، وطبقا للتخطيط الاقتصادي سوف يرتفع إلى مستوى من شأنه أن يخفض المقدار المستورد ( الحالي ) إلى النصف . وطبقا لتصريح خروشوف في جريدة البرافدا ( ١٢ من فبراير سنة ١٩٦١ ) ، فإن إنتاج الشاي سوف يغني عن الاستيراد في وقت قريب .

ويقدم المطاط كذلك مثلا مشابها ، فإن ما استورده منه الاتحاد السوفيتي قد بلغ ٢٥٩.٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ إلى جانب ١٥١.٠٠٠ طن استوردتها دول أوروبا الشرقية الأخرى ، ولكن خطة السنوات السبع سوف ترفع إنتاج المطاط إلى درجة تكفي كل مطالب الكتلة .

وفي سنة ١٩٥٨ استورد الاتحاد السوفيتي ١٤٢.٠٠٠ طن من القطن إلى جانب ٤٠٢.٠٠٠ طن استوردها باقي دول أوروبا الشرقية ، ولكن خطة السنوات السبع تهدف إلى زيادة إنتاج الاتحاد السوفيتي. بنسبة ٣٥٪ وهو المعدل من الزيادة الذي يهدف إليه الاتحاد السوفيتي بالنسبة لصناعة المنسوجات .

والخلاصة أنه توجد احتمالات كبيرة لرواج التجارة بين كتلة أوروبا الشرقية والدول المتخلفة اقتصاديا ، ولكن السيلسة التي تلجأ إليها هذه الكتلة في انهاء الإنتاج المحلي ، حتى لو لم تشجع ظروف المناخ أو لم تساعده ظروف الإنتاج المحلي سيظهر ضررها في المستقبل .

ويأتي نحو ٨٤٪ من واردات الاتحاد السوفيتي من الوقود والمواد الخام من الدول المتخلفة اقتصاديا « على حين يبلغ نحو ٦٨٪ من واردات دول شرقي أوروبا . أما الأطعمة والمشروبات التي يستوردها الاتحاد السوفيتي من الدول المتخلفة اقتصاديا فتتمثل ١٥٪ من وارداته ، على حين ترتفع هذه النسبة إلى ٢٦٪ بالنسبة لواردات دول أوروبا الشرقية الأخرى .

وإذا أردنا التفادي من هذا الهبوط في الواردات من الدول غير المنحازة الى هذه الكتلة ، باعتبار أن ذلك نتيجة لرواج الاقتصاد الديناميكي للدول الاشتراكية ، فسيكون من اللازم في المستقبل رواج التجارة حتى تشمل أيضا المنتجات الأخرى لا الصادرات التقليدية من المواد الخام من الدول المتخلفة اقتصاديا فقط .

وتجابه السياسة الاقتصادية للكتلة الأوروبية الشرقية البلاد غير المنحازة بمشكلة اعتمادها على نفسها اقتصاديا نسبيا ، وعلى ذلك لا تستطيع الدول غير المنحازة أن تشكو من أن انشاء كتلة شرقي أوروبا يحرمها مكاسب التجارة التقليدية ، ذلك لأنه حتى قبل الحرب العالمية الأخيرة كانت العلاقات التجارية لا تزال نسبيا غير نامية . وقد حدد ميل الكتلة الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية لانتاج أكبر مقدار ممكن في حدود منطقتها الاقتصادية اعتماد هذه الكتلة المتخلفة لتوسيع وتوزيع تقسيم العمل مع الدول غير المنحازة ، وحرمان الدول المتخلفة من دخلها الذي كان يمكن أن تكسبه كنتيجة لميزاتها الطبيعية في ظروف التقدم الاقتصادي العام .

ويقوم معدل تجارة كتلة أوروبا الشرقية غير المنتظم مشكلا خطيرا آخر للدول المتخلفة اقتصاديا : ففي سنة ١٩٥٩ انخفضت التجارة السوفيتية مع الدول غير المنحازة بنسبة ١١٨٪ ثم عادت الى الارتفاع مرة أخرى بنسبة ١٨٥٪ سنة ١٩٦٠ ، وهكذا الحال بالنسبة لصادرات تشيكوسلوفاكيا فقد انخفضت بنسبة ٩٣ في سنة ١٩٥٩ ثم عادت الى الارتفاع بنسبة ١٩١٪ في سنة ١٩٦٠ .

ونظرا لأنه لا يوجد مجهود منتظم لادخال الدول المتخلفة اقتصاديا في تقسيم للعمل مما يؤدي الى التيقن من الاستمرار في بيع منتجاتها فإن التجارة بين السوق الاشتراكية العالمية والدول غير المنحازة تتم في صورة غير ثابتة ( أي بطريقة قدرية ) ، وتحاول تجارة السوق أن تكفي حاجة النقص المؤقت لبعض المواد الخام كما أنها تخضع لاستعداد السلطات التي تشرف على التخطيط بأن تسمح باستيراد بعض الكماليات من فاكهة ومشروبات المناطق الخارة .

ومثل هذه التجارة الشديدة التقلب ( التغير ) لا يمكن أن تكون موردا يعتمد عليه لما تكسبه الدول المتخلفة اقتصاديا من صادراتها ، ولا يمكن أن تكون كذلك أساسا تعتمد عليه في برامجها الاستثمارية .

## الكتلة الاقتصادية لدول غربي أوروبا الشمالية

ان انشاء الكتلة الاقتصادية لدول غربي أوروبا الشمالية كان نتيجة لعوامل مختلفة داخلية وخارجية ، اقتصادية وسياسية .

لقد سبق أن أشرنا إلى التقدم التكنولوجي ورغبة دول غربي أوروبا في تزعّم أسواق العالم ، ولم يكن هذا نتيجة موافق روما عند انشاء السوق المشتركة في أوروبا الغربية ، بل على العكس قد حدد الاعتراف الرسمي بانشاء هذه السوق الاتجاهات الجديدة لاقتصاد غربي أوروبا وأكد لدول هذه المنطقة حرية التصرف .

لقد كان هناك اتجاه قوي للتركيز الصناعي في غربي أوروبا فيما بين سنة ١٩٥٤ ، إلى سنة ١٩٥٧ ، فالمصانع والمؤسسات الاقتصادية التي توظف أكثر من ١٠٠٠ عامل في الدول التي اشتركت فيما بعد في السوق المشتركة قد زادت نسبتها من ٤٣٪ إلى ٥١٪ .

وفي الوقت نفسه زاد نصيب هذه المشروعات في مجموع الانتاج الوطني من ٤٧٪ إلى ٥٥٪ .

وفيما عدا العوامل الاجتماعية والطبقية نجد العامل التكنولوجي والذي لا يقل أهمية ، كمقدمة للتكنولوجية الحديثة يتطلب وحدات انتاجية أكبر .

ان تخريب الحرب قد أخير التنمية التكنولوجية لدول غربي أوروبا عشر سنوات على الأقل ، ولذلك عولت هذه المنطقة بكل الوسائل أن تلحق بمناصفها في السوق العالمية خلال الخمسينات من هذا القرن .

ويظهر الارتفاع السريع للانتاج الصناعي في غربي أوروبا أنه في الفترة ما بين سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٥ - خصوصا قبل بداية تكامل السوق - حقق غربي أوروبا ارتفاعا بنسبة ٢٦ر٥٪ في معدل النمو للانتاج القومي ، على حين ارتفعت نسبة العمالة ( التوظيف ) بنسبة ٨ر٥٪ فقط ، وهذا راجع إلى تحسين الوسائل التكنولوجية التي تقدمت بنسبة لا تقل عن ١٦ر٦٪ .

ويمكن ملاحظة آثار تحسين طرق وعمليات التكنولوجية الحديثة في صناعة غربي أوروبا قبل أن تظهر السوق المشتركة في الوجود .

ففي الفترة التالية للحرب مباشرة وصلت الثورة التكنولوجية للزراعة في غربي أوروبا مدى بعيدا : ففي منتصف الخمسينات من هذا القرن زاد معدل استهلاك المخصبات الكيماوية في غربي أوروبا بنسبة ٧١٪ عما كان عليه قبل الحرب ، وزاد عدد الجرارات بنسبة ٨٠٪ .

والنتيجة أنه في سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ أى قبل عامين من تكامل الكتلة الاقتصادية لدول غربي أوروبا زاد انتاج المزارع بنسبة ٢٥٪ عما كان عليه قبل الحرب على حين قابلت هذا زيادة في تعداد السكان بلغت ١٣٪ فقط في المدة نفسها .

ولقد كانت هذه العوامل التكنولوجية والاقتصادية وحدها منبها لاتصال الاقتصاديات القومية اتصالا داخليا قويا .

ففي الفترة التي سبقت بداية تكامل هذه الكتلة ( من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ ) كانت التجارة قد ارتفعت بين دول أوروبا الغربية الست ، ( والتي تكافلت بعد ذلك في السوق العامة ) الى معدل سنوي قدره ١٥٪ . وفي الوقت نفسه زاد الانتاج الصناعي بنسبة ٨٩٪ فقط كما زادت التجارة مع باقي بلاد العالم بنسبة ٨٥٪ .

ومن الصعب أن نفهم التوسع الاقتصادي لغربي أوروبا ، خصوصا الدول الست التي كونت السوق المشتركة فيما بعد بدون أن ندرس دور ألمانيا الغربية في هذا الصدد .

ففي خلال الخمسينات من هذا القرن بلغت نسبة التوسع الاقتصادي في ألمانيا الغربية ٧٣٪ كل عام على حين كانت النسبة في فرنسا ٤٪ فقط . وقد مكنت مثل هذه التنمية الصناعية الديناميكية ألمانيا الغربية من زيادة حصتها في مجموع صادرات الدول الصناعية الرئيسية من ٢١٪ فقط سنة ١٩٤٨ الى ٧١٪ سنة ١٩٥٠ ثم الى ١٧٠٪ سنة ١٩٦٠ .

وفي الواقع أن الصناعة الألمانية تكون القوة الدافعة الرئيسية القوية للتكامل الاقتصادي في غربي أوروبا .

وقد أمكن تحقيق « المعجزة » الألمانية بسبب هذه العوامل :

**أولا :** لقد قاست ألمانيا الغربية تخريبا عنيها خلال الحرب على حين احتفظت بجزء كبير من قوى العمل الصناعية وبمساعدة « الفز » الكبير لرموس الاموال الامريكية تمكنت ألمانيا من اعادة بناء صناعاتها وتجهيزها بأحدث الآلات والمعدات .

**ثانيا :** خلق تقسيم ألمانيا عددا متزايدا من لاجئي ألمانيا الشرقية وهو نوع من « الإحتياطي لقوى العمل » أدى الى الإحتفاظ بمستوى منخفض نسبيا للأجور .

**ثالثا :** في المرحلة الاولى لم يكن لألمانيا أية مصروفات للدفاع ، على حين قامت بتسوية أغلب التبعيضات عن طريق تسليم الآلات .

وقد بلغ رواج اقتصاد ألمانيا الغربية المعاصر حدا كبيرا من القوة ،

وإذا أمكن المحافظة على المستوى قسيزيد الإنتاج القومي ينسبة ٧٩٪ في حقبة السنوات العشر القادمة على حين أنه سوف ترتفع هذه النسبة ٦٣٪ في إيطاليا ، وسترتفع ٤١٪ في هولندا و ٣٤٪ في فرنسا ، و ٢٥٪ فقط في بلجيكا .

وبهذا يؤدي الاقتصاد الألماني المتوقع دورا ديناميكية مهما في حركة التكامل الاقتصادي لدول غربي أوروبا .

### اقتصاد أوروبا الغربية وانهايار الاستعمار :

ان العوامل التكنولوجية والاقتصادية السابق ذكرها لا تستدعي فقط توحيد الدول الأوروبية في اطار ست أو سبع دول كمجموعة في سوق بل على العكس فإن هذه العوامل ستؤكد نفسها الى درجة كبيرة تحت ظروف التعاون الاقتصادي في شتى النواحي بين شرقي أوروبا وغربها وستوجد الروابط القومية الواسعة مع باقي اقتصاديات العالم .

وبجانب العامل التكنولوجي توجد ثم عوامل أخرى أثرت في توحيد بعض دول غربي أوروبا في كتلة اقتصادية ، وأول ما نذكر من هذه العوامل هو الرغبة في تأمين المكانة التي حصلت عليها بعض الدول الأوروبية في الماضي. في مراكز الاستعمار . فقد نجحت بريطانيا مثلا في المحافظة على ٧٩٪ من تجارتها السابقة مع « جنوب افريقية » البريطانية ، وعلى ٩٠٪ من تجارتها مع شرقي افريقية وكانت وسيلة بريطانيا في هذا هي نظم النقد والبنوك التي انتقلت سلطتها تدريجيا الى الحكومات الوطنية .

وعلى كل فان التغيرات التكنولوجية التي حدثت في اقتصاد غربي أوروبا قد أ حالت الطلب على الواردات نحو موارد بديلة. من. المعروض .

فبينما كانت الدول المصدرة للبترول والمعادن تمثل ١٠٪ من مجموع واردات غربي أوروبا ( من المستعمرات ) ارتفعت حصة هذه الواردات الى ٣٢٪ سنة ١٩٥٦ ، أما حصة المواد الزراعية الخام فقد انخفضت في الوقت نفسه من ٤٢٪ الى ٢٨٪ ومثل هذا التغير كان يمكن أن يتأثر في الماضي بصراع من أجل إعادة تقسيم المستعمرات والمحيطات ومناطق النفوذ ، ولكن تبعا للظروف المعاصرة فانه يمكن تحقيق الهدف نفسه بعقد اتفاقيات مع القوى الاستعمارية السابقة .

ولم يكن الشكل التام للاستقلال الاستعماري عن طريق التدخل العسكري المباشر أو الرقابة السياسية على المستعمرات يشترط العلاقات بين القوى السياسية والعسكرية في العالم في ذلك الوقت فقط بل كان أيضا يشترط المستوى التكنولوجي ومتطلبات القوى الاستعمارية ، فالنجم

الكلى لوارادات الطعام لاوروبا الغربية قد هبط بمقدار العشر فى العشريـنات من هذا القرن . واكثر من ذلك قليلا من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٥٠ . ومن ثم فان تأكيد موارد الطعام من المستعمرات قد أصبح لا يحتاج الى السيادة المباشرة على المستعمرات من جانب بلاد القوة الصناعية .

ومن ناحية اخرى يشتد الصراع على اكتساب اسواق للتصدير الصناعى ، والنجاح فى هذه المنافسة لتسويق السلع الصناعية يمكن تحقيقه باستمرار خفض تكاليف الانتاج ، واقصى استعمال للكفايات الحالية ، وتقسيم كاف للعمل ، وايجاد وحدات انتاجية اكبر ، ويمكن بهذا ايجاد المدخرات الضرورية لزيادة قوة المنافسة وبذلك « يسهل » غزو اسواق جديدة ومن ثم الاسراع بالتكامل الاقتصادى اذا رغبت القوى الاستعمارية أن توائم نفسها على حسب الحالة الجديدة التى نتجت عن انهيار النظام الاستعمارى .

## السياسة المعادية للشيعوية والتكامل الغربى

ادى الدافع المثلل لمعاداة الشيوعية دورا هاما فى ايجاد الكتلة الاقتصادية الغربية فقد استغل هذا العامل وجهات النظر سواء فى داخل الكتلة أو خارجها .

فالولايات المتحدة التى وافقت منذ البداية على الجهودات المبذولة لتوحيد أوروبا أرادت أولا أن تخلق فى أوروبا كتلة معادية للاتحاد السوفيتى وكتلة شرقى أوروبا الاقتصادية والسياسية . فالولايات المتحدة ليس لها منافع اقتصادية أو مالية تنتظرها من التكامل الاقتصادى لغربى أوروبا ويثبت ذلك انحراف ميزان المدفوعات للولايات المتحدة خلال الاعوام القليلة الماضية ، ولكن الولايات المتحدة استمرت فى تأييد هذا التكامل لاعتبارات سياسية بحتة ، فقد خطت لاقامة عدة روابط تربطها من هذا المشروع . وبرغم أن هناك عوامل سياسية خارجية أدت دورا هاما وسط القوى الاشتراكية التى وحدث فى شمل سياسة تكامل غربى أوروبا فان العامل الداخلى كان يدون شك أكثر أهمية . فالطبقة الصاملة فى غربى أوروبا كانت تميل الى معاداة السوفيت ، وهذا الشعور القومى قد أثاره سياسة تقسيم ألمانيا ، هذا وإن كان يوجد برغم هذا حركة شيوعية قومية فى إيطاليا وفرنسا .

وقد لعبت القوى الرجعية الاجتماعية التى تتبعت سياسة الكتلة الاقتصادية لأوروبا الغربية أن ألوحدة هى الأمان الوحيد الذى يجنى فى مقاومة الحركة العمالية الثورية .

## التكامل الأوربي وعلاقات الدول الداخلية

بدأ تكامل غربي أوروبا في أول مراحلها بست دول أوروبية ولم يكن هذا عرضيا ، فقد خشي في أوساط دول التكامل أن اتحاد الدول المحايدة مثل سويسرا والسويد والنمسا قد يعطل السياسة المتجانسة للكتلة . أما النفور تجاه بريطانيا العظمى ف يرجع الى أسباب اقتصادية وسياسية : ذلك أن دول القارة تخشى أن تعمل بريطانيا على إضعاف الایدولوجية السياسية لهذه الكتلة كنتيجة لسياسة « التوازن » التي أتبعتها في المجال الدولي ، وقد خشيت دول القارة أيضا أن تطلب بريطانيا منها الإقلال من سياسة التفضيل الاقتصادي تجاه دول الكومنولث ، وكانت هذه هي الأسباب الأساسية التي تعرض لها إنشاء نواة « السوق المشتركة » داخل الدول الست . على حين كونت الدول السبع المجاورة « المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة » التي تضمنت تكاملا اقتصاديا أكثر اعتدالا وحرية .

ولقد كان واضحا منذ البداية أن الدول السبع قد كونت « تكاملا » يهدف أساسا الى تحسين « قوة المساومة » وانها بعد وقت طال أو قصر ، ستندمج الى الدول الست وينشأ عن هذا كتلة واحدة متجانسة في غربي أوروبا .

## طرق تكامل غربي أوروبا في كتلة اقتصادية متحدة

إن الوسائل التي استخدمتها الدول الرأسمالية لغربي أوروبا في خلق كتلتها الاقتصادية تختلف كثيرا عن الوسائل التي أتبعتها دول شرقي أوروبا والاتحاد السوفيتي عند تكوين كتلتها : فالاتحاد الجمركي يكون الاداة الأساسية للتكامل الاقتصادي لأوروبا الغربية ، وقد اتفق على أن يتم هذا الاتحاد على مراحل ، أولها تحقيق حرية التجارة داخل الكتلة ثم فرض رسوم جمركية مشتركة تعادل حسابيا ما كانت تفرضه هذه البلاد قبل قيام التكامل .

ولم يقصد مشروع التكامل توحيد السوق فقط ، بل كان يرمي كذلك الى تأكيد حرية تدفق رؤوس الأموال والهجرة الداخلية للعمل داخل الكتلة .

وقد واجهت فكرة التكامل الاقتصادي لدول غربي أوروبا صعوبتين أساسيتين ، فالمجهودات المبذولة من ناحية لحرية التجارة وإمكان تحقيق حرية تدفق رأس المال بين أعضاء هذه الكتلة يقابلها من ناحية أخرى



التقوية. المعنيفة للاحتكار والتي اذا حدثت فانها تستطيع أن تلغى المزايا:  
التي تقدمها حرية التجارة للعوامل الانتاجية •

حقيقة ان عملية تكامل غربي أوروبا لاتعنى تحرير القوى الاقتصادية  
وتأكيد ذاتية حركتها ، فأعضاء هذه الكتلة من الدول الرأسمالية المتقدمة  
تقدما كبيرا ، وفي ظل هذه الظروف يزدون من تناسق اجراءات تدخل  
الدولة لا من هذا التدخل •

ومن ثم تضمن تنفيذ تكامل غربي أوروبا خلق كتلة اقتصادية لها.  
في المكان الاول أغراض حكومية وسياسية • ولن يتحدد طريق التنمية  
لهذه الجماعة التكاملة بواسطة القوى الاقتصادية أو السياسية بل بواسطة  
العمل المنسق بين القوى الرئيسية في الدول الرأسمالية • ولا يعنى مثل  
هذا التكامل التحرر أى تأكيد حرية أكبر للنشاط الاقتصادي ، بل على  
العكس يعنى تبعية النشاط الاقتصادي لمصالح الكتلة •

## الكتلة الاقتصادية لغربي أوروبا والدول غير المنحازة.

لقد كان لانضمام كتلة غربي أوروبا الاقتصادية أثر على الوضع  
الاقتصادي للدول غير المنحازة ، وهذا الأثر يختلف عزز مثيله الذي نتج  
عن قيام الكتلة الاقتصادية الاشتراكية •

فكتلة شرقي أوروبا قد ضيقت الأمل في رواج الصادرات التقليدية:  
من الدول غير المنحازة الى تلك المنطقة كذلك عاق التقسيم الطبيعي للعمل  
بين دول تلك الكتلة والدول غير المنحازة •

أما كتلة أوروبا الغربية فتحرم الدول غير المنحازة أسواق صادراتها  
على حين تمزق الروابط الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل ، وبهذا تفرقل  
وتمنع ملامسة الدول غير المنحازة للوضع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي  
نشأ نتيجة للتقدم التكنولوجي والذي أصبح يتطلب التصنيع السريع  
للدول غير المنحازة وخاصة الدول المتخلفة اقتصاديا •

ولقد ظهرت الآثار المضادة للتكامل الاقتصادي لغربي أوروبا على  
اقتصاديات الدول غير المنحازة بوضوح في أثناء المراحل الاولى ، ولكن  
هذا لا يمثل التكامل الاقتصادي لدول غربي أوروبا :: ففي أثناء السنوات  
الثلاث الاولى لتكامل غربي أوروبا انخفضت نسبة حصة الدول غير المنحازة  
في السوق المشتركة من ٣٨٪ سنة ١٩٥٧ الى ٣٥.٥٪ فقط في سنة  
١٩٦٠ • وقد سبب هذا الانخفاض نحو ٣٦ مليون الدولار خسارة  
من عائد الصادرات في السنة للدول المتخلفة .. وهذا يعادل أكثر من

ضعف المساعدة الاقتصادية المتبادلة بين الكتلة الاقتصادية الأوروبية والدول المتخلفة .

ومنذ أول بداية التكامل الأوروبي لم يوافق على نظرية التكامل التي تفيد بأن التكامل الاقتصادي سيسرع بالتنمية الاقتصادية وسيرفع مستويات الدخل القومي في غربي أوروبا وسيعمل آليا على زيادة طلب الواردات من الدول الأخرى لكي يفيد العالم كله من هذا التكامل . وتعتبر النسبة المتناقصة لصادرات الدول غير المنحازة الى مجموع واردات الكتلة الغربية دليلا على ما سببته مجموعة من اجراءات التفضيل ، هي في غير مصلحة الدول غير المنحازة وقد أتبعها سياسة التكامل الاقتصادي ، لذلك فانه من اللازم تحليل هذه الاجراءات الفردية لكي توضح أثر التكامل الاقتصادي لدول أوروبا الغربية على اقتصاديات الدول غير المنحازة .

## سياسة التفضيل الجمركية

لجأ مخططو الكتلة الاقتصادية الغربية الى حيلة احصائية للتضييق على الواردات من الدول غير المنحازة وذلك بتطبيق الوسيلة الحسابية للتعريف الجمركية التي كانت تطبقها الدول الاعضاء قبل عملية التكامل . وقد يبدو من أول وهلة أن هذا اجراء عادي « عادل » لا يتسبب عنه أي ضرر للدول التي ذكرناها ومع كل فإن حجم الواردات الى الدول الفردية الاعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية لم يؤخذ في الحسبان باعتبار أنه « عامل موازن » في هذه الوسيلة الحسابية ، وهذا يعني أن الدول التي كان لها معدل مرتفع للرسوم الجمركية وحجم صغير من واردات سلعة معينة تستطيع أن ترفع « الوسيلة الحسابية » ومن ثم ترفع الحجم الكلي للرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الدول غير المنحازة . ولا تقتصر سياسة التفضيل الجمركية ضد الدول غير المنحازة على المعادلة الحسابية فقط بل ان كثيرا من السلع والمنتجات قد أعفيت من هذه القاعدة العامة وأخضعت لمعدلات تعريفية ثابتة متفق عليها وألحقت في قوائم خاصة .

القائمة (ب) وتشمل ٨٠ من المواد الخام لا تتعدى الرسوم الجمركية عليها نسبة ٣٪ من قيمتها .

القائمة (ج) وتشمل ١٤٢ من المنتجات غير تامة الصنع لا تتعدى الرسوم الجمركية عليها ١٠٪ .

القائمة (د) وتشمل ٥٠ من الكيماويات غير العضوية وقد حدد لها تعريفاتها حدا أقصى ١٥٪ .

القائمة (هـ) وتشمل ٥٢ مادة كيميائية عضوية وحدد لها تعريفه  
أقصاها ٢٥٪ .

القائمة ( و ) وتشمل ٨٧ سلعة اتفق على رسومها الجمركية مقلما .  
القائمة ( س ) وتشمل ٧٠٪ من المنتجات سيتفق على رسومها  
فيما بعد .

ويعطى تحديد الرسوم على السكر مثلاً واضحاً عن إجراءات الافضلية  
التي أدركتها ملحقات موانئ روما : فقبل اتمام اتفاقيات التكامل لم تكن  
هناك رسوم جمركية على واردات السكر الى ألمانيا وفرنسا . على حين  
كانت الرسوم على السكر في دول البنيلوكس ٥٧٪ وقد وصلت الى  
١٠٥٪ في إيطاليا .

ومع ذلك فان القائمة ( و ) قد نصت على تعريفه موحدة هي ٨٠٪  
لكل المنطقة ، ولا شك أن آثار هذا الاجراء على مصدر مثل كوبا يمثل هذا  
المحصل نحو ٨٠٪ من مجموع صادراتها تعتبر واضحة تماما .

اما القائمة (س) وهي التي تشمل سلعا تمثل نسبتها ٢٠٪ من  
مجموع الصادرات من الدول المتخلفة فتبين حالة جديدة جذيرة بالاعتبار .  
ان المدى الذي تستطيع الدول ذات التعريفات الجمركية العالية أن  
تؤثر به على رفع مستويات الرسوم عموماً في كل دول الكتلة الاقتصادية  
الغربية يوضحه مثال « المنتجات غير تامة الصنع » التي تعد نموذجاً لما  
تصدره الدول المتخلفة . فإذا كان معدل الرسوم المفروضة على هذه  
المنتجات هو ١٠٪ فسيترتب على ذلك أن ١٠٪ فقط من واردات هذه  
المجموعة لدول البنيلوكس هي التي ستتعدى هذا الحد ، على حين يكون  
عدد السلع التي ستتعدى هذا الحد في واردات ألمانيا الغربية وإيطاليا  
٥٠٪ و ٧٠٪ على التوالي .

وهذه الرسوم الجمركية التي يطبقها التكامل الاقتصادي لأوروبا  
الغربية لا تمثل تجاه الدول غير المنحازة اتحاداً جمركياً ولكنها تمثل  
سياسة تفضيل جمركية ماهرة مقنعة ، ويؤكد هذا ما يسمى ( بالضرية  
الخاصة ) على المنتجات الزراعية ويتطلب الاتفاق على سياسة عامة لانتاج  
المزارع انشاء اعتمادات خاصة لمطلوبات الانتاج الزراعي واعانة صادرات  
المزارع من بلاد الكتلة الاقتصادية الاوربية الغربية المحولة من ضرائب  
خاصة على واردات المنتجات الزراعية .

ان جوهر هذه « الضريبة الخاصة » هو أن تدفع الدولة المستوردة  
في حساب خاص الفرق بين سعر الوارد والسعر الواقعي للسوق ، فإذا  
وضعنا في الاعتبار أن الأسعار الداخلية للسوق المشتركة ترتفع عن  
الاسواق العالمية في الانتاج الزراعي بما يترواح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ فهذا

الاجراء يعنى التحريض المباشر لقيام انتاج محلى مرتفع النفقات وغير اقتصادى يمنع من ثم الصادرات من اغلب دول الانتاج الزراعى .

وتخلق هذه السياسة فيضاً من المشاكل فى الاقتصاد العالمى . فكلل الدول الصناعية تساعد بأية طريقة انتاجها الزراعى ، ولم يؤد هذا الى منع واردات الطعام التقليدية من الدول المتخلفة الى الدول الصناعية فقط كنتيجة لزيادة الانتاج المحلى فى الدول الأخيرة ، ولكن أدى أيضاً الى خلق فائض من الانتاج الزراعى تدريجياً فى الدول الصناعية نفسها .

وبذلك لا تستطيع الدول السابقة فى الانتاج الزراعى والتي تقل اسعارها عن مستويات السوق العالمية أن تبيع منتجاتها ومن ثم تضطر الى تخزين الفائض ، ومن ناحية أخرى فإن الانتاج غير الاقتصادى ( غير المربح ) فى البلاد الصناعية والتي تدعمه الدول باعاناتها يؤدى أيضاً الى حرمان الدول السابقة لا من هذه الاسواق فحسب بل انه يحرمها كذلك تصدير فائض انتاجها الى دول ثالثة .

لقد كانت أوروبا ، خلال فترة تصنيعها ، هى السابقة فى استيراد الاطعمة والمنتجات الزراعية ، ولكن نتج عن المساعدات الممنوحة من الدول أن ارتفع حجم الانتاج الزراعى (من القمح والذرة والارز والزيءة والسكر واللحم ) فى أوروبا الغربية فكانت قيمة هذه المنتجات الزراعية قبل الحرب ٩٤٦ من بليون الدولار ارتفعت فى سنة ١٩٥٦ الى ١٢٨٠ من بليون الدولار ، وبعبارة أخرى بينما كانت دول غربى أوروبا تغطى ٧٤٪ من متطلباتها من المنتجات الزراعية قبل الحرب اذا بنصيب انتاجها المحلى يرتفع حتى يصبح كافياً لنحو ٨١٪ من حاجاتها .

وستؤدى هذه السياسة التى يتبعها غربى أوروبا فى مساعدة الانتاج الزراعى بعد حين ، طال أو قصر ، الى انتاج فائض فى المنتجات الزراعية كالحال فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا ظهر موقف على درجة كبيرة من ( الشنوذ ) فى الاقتصاد العالمى : ففي عام ١٩٥٩ كانت صادرات منتجات مختارة من الانتاج الزراعى للدول المتخلفة تزيد عن مثيلاتها من صادرات الدول الصناعية بما يزيد قليلا عن بليون دولار واحد ، وفى السنة التالية أى فى عام ١٩٦٠ تعدت صادرات انتاج المزارع من الدول الصناعية مبيعات الدول المتخلفة من هذه المنتجات بما يعادل بليون دولار : بلغت صادرات منتجات الطعام من الدول الصناعية فى عام ١٩٦٠ مبلغ « ١٠٠٠ مليون دولار » وبلغت مبيعات الدول المتخلفة « ٩٤٥٠ مليون دولار » ، أما فى سنة ١٩٥٣ فكان المعدل « ٧٥٠٠ مليون دولار » الى « ٨٦٢٥ مليون دولار »

ويكون نظام « الضريبة الخاصة » أداة ماهرة تسرع بالمصدرين التقليديين للمواد الحسام لكتلة غربي أوروبا إلى الحراب والإفلاس فمصدرو المواد الخام لا يتسلمون جميع السعر الذي يدفعه المستهلك الداخلي في السوق المشتركة ويستخدم الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك الداخلي بالسوق المشتركة والسعر الذي يبيح عنه المنتج ( المصدر ) في تدعيم الإنتاج المحلي غير الاقتصادي وهذا يؤدي بدوره إلى إبعاد المنتج الأجنبي .

وما أن يتم تحقيق هذا الهدف بمساعدة الصادرات غير الاقتصادية للمنتجين في داخل هذه الكتلة حتى يؤدي ذلك من ثم إلى تصفية المنتجين التقليديين من الأسواق الأخرى التي لا تطبق حيل الدول المتخلفة إجراءات مشابهة مثل سياسة التفضيل الجمركي .

وتعد سياسة إغراق الأسواق التي اتبعتها بعض الدول في فترة ما بين الحربين العالميتين كلعبة الأطفال إذا قورنت بنظام ( الضريبة الخاصة ) الذي لجأ إليه رجال الاقتصاد في هذه الكتلة الاقتصادية الغربية كوسيلة « للتفضيل الجمركي » والضغط على الدول غير المنحازة .

## الإجراءات المالية التفضيلية الداخلية

لم تتأثر واردات من الدول المتخلفة إلى الدول الصناعية بالقيود الجمركية فقط ، ولكن بإجراءات مختلفة للسياسة المالية الداخلية ، ونظرا لأن مخططي الكتلة الاقتصادية الغربية على الأقل في وقتنا هذا لم يعودوا ينظرون إلى توحيد السياسة المالية فقد أصبح في إمكان أية دولة أن تتحايل على التسهيلات الجمركية عن طريق الإجراءات المالية أو إجراءات الصرف الخارجية مما يعوض عن التسهيلات الممنوحة تمويضا تاما .

ويظهر تأثير الإجراءات المالية بالضريبة المفروضة على استهلاك البين في غربي أوروبا : ففي سنة ١٩٥٧ مثلا كانت الضرائب الجمركية على واردات البين لأمانيا الغربية تبلغ ٢٥٪ فقط ، ونظرا لأن البين قد اعتبر سلعة كمالية فقد زيد ضريبة إضافية قيمية قدرها ٤٧٪ مما جعل التعريفة الجمركية على واردات البين تبلغ ٧٢٪ . أما الرسوم الجمركية في فرنسا على البين فكانت ٢٠٪ فقط وقد ارتفعت بها ضريبة الكماليات ( البالغة ٥١٪ ) وبذلك رفعت رسوم البين إلى ٧١٪ . أما في إيطاليا فقد ثبتت الضريبة على ٧٪ وقد ارتفعت ضريبة الكماليات بها ( وتبلغ ٦٦٪ ) إلى ٧٣٪ . أما في بلجيكا فقد كانت واردات البين معفاة من الرسوم الجمركية وكان يحصل على البين ضريبة قدرها ٥٪ فقط . ونتيجة لهذه

السياسة المالية بلغ متوسط استهلاك الفرد من البن في بلجيكا ما يعادل ٧ كيلو جرامات في السنة على حين كان أقل من ٣ كيلو جرامات في ألمانيا الغربية .

ويعنى ذلك أنه يمكن بزيادة الضريبة الجمركية على الكماليات خفض استهلاك سلع عدة تنتجها بكعيات وافية الدول المتخلفة ( في سنة ١٩٦٠ كان فائض البن في البرازيل وحدها ٢٠٦٦ من مليون الطن ) .

وهكذا امكن بطريق رفع سعر المبيعات صناعيا أن يوجه الاستهلاك من السلع المستوردة إلى السلع المنتجة محليا .

وغالبا ما تخصص الدول النامية صناعيا المساعدات المالية للدول المتخلفة وذلك لتسهيل تنوع اقتصادياتها . ومع ذلك فانه يمكن تقدير هذه الوسيلة للمساعدة من وجهة نظر السياسة المالية المتبعة بالنسبة للواردات من الدول المتخلفة في الصورة الثانية :

خفض بلد صناعي واردات البن من الدول المتخلفة إلى النصف وذلك بفرض ضريبة ٥٠٪ على الاستهلاك باعتباره سلعة كمالية . وفي الوقت نفسه كانت هذه البلدة تمنح الدول المتخلفة مساعدة مالية تعادل قيمتها اضرية المفروضة ، وطبقا لهذه السياسة تحصل الدولة المتخلفة على نصف متحصلاتها التي كانت تحصل عليها لو لم تفرض هذه الضريبة وكان يمكنها ( علاوة على هذا ) أن تضاعف حجم صادراتها من هذه السلعة بدلا من الاضطرار إلى عدم بيعها وتراكمها كفاوض ، وإلى جانب هذا أن تحصل الدولة المتخلفة على ما يعادل هذه المساعدة كإرباح للمبيعات ( بدلا من أن تحصل عليها كمساعدة ) .

إن تنوع الانتاج خصوصا الصناعي منه كان يمكن انجازها بضعف معدل سرعته ، وزيادة على ذلك فإن الدولة المتخلفة تكون حرة تماما في استخدام هذه الموارد المالية .

وبذلك يبين تحليل السياسة المالية التي تتبعها دول الكتلة الاقتصادية لدول غربي أوروبا ، والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك السياسة الميل إلى استمرار المعاملة بسياسة التفضيل ، وكذلك ممارسة الاشراف المباشر على اقتصاديات الدول المتخلفة في التنمية .

## حجج الحماية ضد منافسة القوة العاملة الرخيصة

إن سياسة تدخل الدولة ، إما عن طريق فرض ضريبة الحماية الجمركية أو المساعدات للانتاج المحلي أو حتى الاجراءات المالية ، تؤثر تأثيرا بالغا أو حتى تمنع استيراد المواد الخام التقليدية من أغلب الدول التي كانت

تنتجها وأغلبها يندرج تحت مجموعة الدول غير المنحازة . وقد اضطرت هذه الدول تحت ظروف الكساد أو الانخفاض المستمر لصادراتها التقليدية الى التفكير فى علاج الموقف وذلك بأن تستبدل بصادراتها من المواد اسام سلعا صناعية أو سلعا غير تامة الصنع أى أنها حاولت أن تسلك طريق التصنيع . ولكن منذ الوهلة الأولى عاقت مجهودات هذه الدول فى طريق التنمية الرسوم الجمركية المرتفعة والمواجز المالية التى خلقتها دول الكتلة الاقتصادية لأوروبا الغربية مدعية حماية « قوى العمالة الوطنية » من منافسة القوى العاملة الرخيصة .

لقد أثارت بعض الأوساط فى النقابات العمالية الجدل بأن الواردات من السلع المصنعة ، والسلع غير تامة الصنع من الدول المتخلفة التنمية يجب وقفها لمنع استغلال العمال فى هذه البلاد ، وأول ما ظهر مثل هذا الجدل كان فى الولايات المتحدة وقد سبق مثيله فى أوروبا الغربية . وتعتبر الأوساط الرسمية فى الولايات المتحدة على علم اليوم بالأثر الوبيل لمثل هذه الآراء على مصالح الولايات المتحدة .

وفى خطاب الرئيس كنيدي الأخير حول القانون الجديد فى محيط التجارة الخارجية عارض كنيدي بعنف هذا الاتجاه وأعلن أن عمال المناجم فى أمريكا تبلغ أجورهم ثمانية أضعاف أجور زملائهم فى اليابان ، ومع ذلك فإن الانتاج فى أمريكا يبلغ أربعة عشر ضعف انتاج اليابان . وهذا يعنى أن قيمة انتاج العملة للطن من الفحم الأمريكى أكثر انخفاضاً من قيمة انتاجها للحصول على طن من الفحم اليابانى وأن الولايات المتحدة تصدر الفحم الى اليابان ، وهكذا يكون أكثر منطقياً أن يقال : ان اليابان تستغل رخص العمل الأمريكى من القول بالعكس .

ولم تقف هذه الأفكار عند مجال الدعاية السياسية فحسب بل أصبحت موضوع سياسة اقتصادية وعملية ثابتة اتبعتها الكتلة الاقتصادية الغربية .

فقد استورد غربى أوروبا من البضائع الصناعية ما قيمته ٢٤١٨ مليار دولار سنة ١٩٥٩ ، وبلغت نسبة واردات الدول المتخلفة من هذا المقدار ١١٦٪ .

وقد عقلت بريطانيا وحدها ، وكان دافعها هو الرغبة فى الاحتفاظ بعلاقاتها التجارية مع بلاد الشرق الأقصى ، اتفاقية اختيارية مع هونج كونج والهند وباكستان على توريد بعض المنسوجات البدائية الصنع .

وعلى كل فإن دول غربى أوروبا لا تحمى صناعاتها فقط بالرسوم الجمركية العالية على البضائع الشبيهة بالمصنعة والمنتجات الصناعية

البداية بل باتباع أنظمة مالية تقيد الواردات من المصنوعات التي يمكن انتاجها محليا أيضا .

وقد فرضت إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية رسوما على واردات الككاو وزبنة الككاو تترواح بين ٢٥٪ و ٣٥٪ وقد شجع هذا واردات المواد الخام غير المجهزة كما ساعد على حماية صناعات التجهيز البدائية الداخلية وصناعات تجهيز الككاو ( والتي يعد تجهيزها بدائيا جدا ) واذ يعمل بها في غربى أوروبا كلها ٥٠٠٠٠ عامل .

وقد أدت زيادة الواردات من المنسوجات الى ظهور مشاكل خطيرة بالنسبة للعمالية فقد طبقت دول السوق المشتركة على واردات منسوجات القطن رسوما موحدة بلغت نسبتها ١٨٪ كما أن عدد العمال الذين يعملون في صناعة المنسوجات في غربى أوروبا يبلغ ٨٠٠٠٠٠ عامل ، وبالرغم من الرسوم العالية على واردات المنسوجات من الدول المتخلفة فإن نسبة تصدير المنسوجات من الدول المتخلفة الى غربى أوروبا قد ارتفعت من ١٧٪ سنة ١٩٥١ الى ٨٦٪ فى سنة ١٩٥٩ بالنسبة للانتاج الكلى لغربى أوروبا . وفى الوقت نفسه انخفضت نسبة صادرات المنسوجات الأوروبية من ١٦٨٪ الى ١٠٥٪ من الانتاج المحل الكلى ، وهذا الاتجاه يرجع أولا الى التطورات التي حدثت فى السوق البريطانية حيث ارتفع نصيب الدول المتخلفة من ٥٪ سنة ١٩٥١ الى ٢٨٪ سنة ١٩٥٩ ، وفى الوقت نفسه انخفضت نسبة صادرات بريطانيا عبر البحار من ٢٥٪ الى ١٩٪ . ومن الواضح أن الاتجاه لرفع واردات المنسوجات يمكن أن يتم فى بلاد أوروبية أخرى اذا حلت حنو بريطانيا ، ولقد كانت أغلب صادراتها من المنسوجات فى منتصف القرن التاسع عشر اذ بلغت ٧٠٪ من مجموع صادراتها .

ويحرم التقدم التكنولوجى فى البلاد الصناعية اليوم مئات الملايين من الفلاحين ومنتجى المواد الخام فى البلاد فى طريق التنمية وسبله حياتهم ، ولكن هذا لا يحرك ضمير الناس فى البلاد المتقدمة . ومع أن التقدم الصناعى فى الدول فى طريق التنمية يتطلب حدا أدنى لتعديل وتغيير بناء الصالة فإن الدول المشتركة فى كتلة صناعية قوية لا تستغنى عن مواردها لتحضى نفسها من التحول الى تقسيم جديد للعمل يتطلبه التقدم العالمى .



## اتخاذ القيود الكمية بسبب ميزان المدفوعات

عند انشاء السوق الأوروبية المشتركة تكهن مؤتمرو روما بإلغاء القيود الكمية على التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ولكن المؤتمر كان غامضا في تحديد العلاقات التجارية تجاه « الدول الثالثة » فان اتفاقية التصاريح والتجارة ( الجات ) التي كان موقعوها أيضا أعضاء السوق الأوروبية المشتركة ، تقرر أن الاتحادات الجمركية والدول فرداى يمكنها تطبيق القيود الكمية اذا برر هذا التوازن العكسى للمدفوعات •

وبالرغم من أن دول السوق المشتركة ليس لها نقد مشترك - كالحال في البلاد الأخرى فقد وافقت الدول الأعضاء ، بعد توقيع الاتفاقية ، على نظام لتحويل النقد الأجنبى ومن ثم يعتبر هذا مانعا لقيود التجارة الكمية •

ومع ذلك فان الحقيقة الواقعة تختلف عن المبادئ المعلنة : فأعضاء السوق المشتركة كادوا يزولون تماما القيود الكمية والإدارية للتجارة الداخلية ، ولكن الكثير من هذه القيود مازال قائما بالنسبة للدول غير المنحازة ، أما سياسة تصاريح الاستيراد وتحديد الحصص فتكون فى الواقع سلاحا قويا خطيرا من ناحية سياسة التفضيل لا يقل فى خطره عن إجراءات الضرائب الجمركية والقيود المالية •

وبينما تؤثر أنظمة الرسوم الجمركية والأنظمة المالية على كل الموردين بالتساوى فان نظام الحصص قد تنتج عنه معاملة مختلفة ، فالبعض يحابى على حين يخضع لسياسة التفضيل •

## العضوية المنظمة أداة للتمييز فى غير مصلحة الدول غير المنحازة

لقد حولت المستعمرات السابقة الدول الصناعية الأوروبية والتي اشتركت فى الكتلة الاقتصادية لغربى أوروبا من أن تنضم الى السوق المشتركة ، وبذلك يمكنها أن تتمتع بإعفاء الواردات من الرسوم الجمركية ؛ كما يمكنها أن تمول من الاعتماد الأوروبي الخاص بالتنمية عبر البحار والذي أنشأته الكتلة الاقتصادية الغربية لهذا الغرض •

ان الأعضاء المشتركين من افريقية هم غالبا مصدرو منتجات المنطقة الحارة ، وفى أثناء الحكم الاستعمارى كانت أغلب صادراتهم تذهب الى مراكز الاستثمار اذ كانت تتمتع بسياسة التفضيل الجمركى • ويدل التركيز على الصادرات من هذه الدول الى أسواق القوى الاستعمارية

السابقة على درجة تبعيتها الاقتصادية وتدل سياسة الاستثمار التي اتبعها صندوق التنمية الاقتصادية على ازدياد تبعية هذه البلاد في المستقبل ، فقد قدر لهذه الاعتمادات أن تصل إلى ٥٩١,٣ مليون الفولاد في نهاية سنة ١٩٦٢ ،

كما بلغ مجموع القروض التي وزعت من هذه الاعتمادات ٢٢٧ مليون دولار حتى نهاية سنة ١٩٦١ .

توزيع قروض الاعتماد الأوروبي للتنمية عبر البحار سنة ١٩٦٠

مصرفات اجتماعية	٤١%
تصليح	١١%
أجهزة طبية وصحية	١٦%
انتاج	١٥%

ويتضح من هذا أن مصادر هذا الصندوق لن تساعد على تنويع وتنمية الاقتصاد والتصنيع في هذه البلاد ، بل على العكس فإنها تعمل على تركيز دورها كمنتجة للمواد الخام . وتظهر بوضوح زيادة نسبة الاستثمار في ميدان الخدمات الاجتماعية والرغبة في تحويل الاقتصاد اللامسوقي إلى تجارة التصدير (عن طريق انشاء وسائل النقل والمواصلات وتسهيلا) على حين أن ١٥% قد وجهت لتنمية الانتاج في المجال الزراعي والصناعي والمهن اليدوية والصناعية .

وتعتبر ظروف هذه المناطق لانتاج المواد الخام الأساسية الاستوائية مدعاة لعدم التشجيع بمقارنتها مع غيرها من البلاد ، ولكن اذا وضعنا في الاعتبار أن هذه البلاد تتمتع بحماية جمركية جوهرية فإن هذا يجعلها في مركز يسمح لها بزيادة انتاجها من المواد الخام وهذا الانتاج لن يكون انتاجا منافسا في السوق العالمية كما أنه لن يكون اقتصاديا بالنسبة للدول المنتجة . وعلى ذلك سيكون من الممكن المحافظة على البناء الاقتصادي الزائف في هذه البلاد عن طريق العضوية المشتركة طالما ظلت تتمتع بالحماية الجمركية التي أقامتها الكتلة الاقتصادية الغربية . ان انشاء هذه العضوية المشتركة فهو في الحقيقة محاولة لوضع المستعمرات السابقة في وضع دائم يستند إلى القوى الاستعمارية السابقة التي اشتركت في الكتلة الاقتصادية الغربية .

وسيجعل مرور الوقت هذه البلاد خسائر جسيمة كما أنه سيعطي القوى الاستعمارية السابقة الوسيلة التي تضغط بها اقتصاديا وسياسيا على الدول غير المنحازة .

ان تحليل تجسرة الكاكاو والبن والموز يظهر الاستراتيجية التي

استخدمتها الكتلة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية ضد الدول غير المنحازة من هذه الناحية .

لقد حشد مؤتمر روما رسوما موحدة على الكاكاو بلغت نسبتها ١٩٪ ( وكان متوسط هذه النسبة ٢٥٪ فقط قبل التكامل في ١ من يناير سنة ١٩٥٧ ) وكانت ألمانيا الغربية هي الدولة الوحيدة التي فرضت رسوما جمركية على واردات الكاكاو بلغت نسبتها ١٠٪ . وفي سنة ١٩٥٦ أى قبل التكامل بلغت قيمة واردات الكاكاو ١٧٩٥ مليون دولار وكان نصيب بلاد السوق المشتركة منها ٦٠ مليون دولار فقط ، وقد ساعدت حماية الرسوم الجمركية على رفع الطلب على انتاجها وبذلك انخفض الاستيراد من الدول التي رفضت الانضمام الى الكتلة الاقتصادية الغربية . ان انتاج الكاكاو لم يزد في الحقبات الأخيرة ، فقد وصل الانتاج السنوى الى حوالى ٧٠٠.٠٠٠ طن خلال الثلاثينات الأخيرة ، ولكنه ارتفع قليلا الى ٧٧٩٦٧١ طنا في منتصف الخمسينات .

ولكن الانتاج ارتفع بمعدل سريع في المناطق التي كانت جزئا من الامبراطورية الفرنسية ( الاستعمارية ) وزاد انتاجه من ٢٧٦٤٦٨ طنا الى ٢٣٤٢٥١ طنا سنة ١٩٥٥ . وفي الفترة من الثلاثينات الى الخمسينات انخفضت صادرات الكاكاو الى المنطقة ( التي هي الآن السوق المشتركة ) من ١١٧٦٥١ طنا الى ٧٦٨٣٠ طنا ويظهر من هذا ان الأعضاء الأفريقيين المشتركين في الكتلة استطاعوا باقل استثمار وفي ظل سياسة التفضيل لمصلحتهم في أوروبا الغربية أن يكونوا في موقف يمكنهم من ازالة كل المنتجين الآخرين في المناطق الاخرى في اقصر وقت برغم انخفاض أسعار هؤلاء المنتجين الآخرين والنوع الطيب الذي ينتجونه .

ويعطى البن مثلا اكيدا آخر للسياسة الاستراتيجية التي تطبقها الكتلة الغربية تجاه الدول غير المنحازة ، فقبل التكامل كان متوسط نسبة الرسوم على واردات البن ١٤٪ فقط ( وقد حددت هذه النسبة بـ ١٦٪ بعد التكامل ) وقد فرضت ألمانيا رسوما عالية تبلغ نسبتها ٢٦٪ وفرنسا ٢٠٪ وإيطاليا ١٠٪ على حين أعفت بلاد البينولوكس واردات البن من الرسوم الجمركية .

وقد هبطت واردات البن عموما سواء آكانت من المناطق غير الاستعمارية (والتي فرض عليها رسوم مرتفعة) أم من واردات المستعمرات عبر البحار (والتي تتمتع بالتفضيل الجمركي في المعاملة) وذلك الى البلاد التي احتلت الآن في السوق المشتركة : ففي الفترة بين سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٨ بلغ الوارد الكلى من البن الى البلاد التي تكون اليوم جزئا من الكتلة الاقتصادية الغربية ٢٥٢ و٧٨٠٦ طردا سنويا مقارنا بـ ٧٤٤ و٧٩٩٣

طرذا سنويا فى الفترة بين سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ . ومع ذلك فبينما هبطت الواردات الكلية للبن يحلة الى الدول الست فى السوق المشتركة فان واردات البن من المناطق الافريقية غير المستقلة قد ازدادت زيادة كبيرة : فقد كان الوارد ٧٨٥٩٩١ طرذا سنويا فى المدة من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٨ وقد زاد الى ٢٠٨٠٥٩٦ طرذا سنويا فى المدة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ . وترجع هذه الزيادة خاصة الى زيادة الواردات الفرنسية من المناطق غير المستقلة عبر البحار .

ويمكن تخيل تأثير هذا على التجارة العالمية للبن اذا وضعنا فى الاعتبار أن كميات البن المخزونة بدون بيع فى البرازيل تعادل أكثر من ضعف الواردات الكلية السنوية لغربى أوروبا . وهكذا تبقى الانواع الممتازة من البن البرازيلى غير مبيعة على حين يجد البن الافريقى راجا برغم انخفاض جودته وبهذا تكون الاستراتيجية التجارية لكتلة غربى أوروبا الاقتصادية قد استغلت حتى البن كوسيلة للضغط السياسى والاقتصادى على الدول غير المنحازة .

لنذكر صادرات الموز والطباق فى هذا الصدد : فقبل بداية التكامل الاقتصادى للكتلة الغربية كانت ألمانيا الغربية هى الدولة الوحيدة التى أعفت واردات الموز من الرسوم الجمركية وبلغ حجم مشترياتها ما يساوى ٥٠٪ من المشتريات الكلية للدول الست . وكانت نسبة الرسوم على واردات الموز فى إيطاليا ٣٦٪ وفى فرنسا ٢٠٪ ودول بينلوكس ١٥٪ . وبذلك يكون متوسط الرسوم على واردات الموز قبل سنة ١٩٥٧ يساوى ١٥٪ .

وبعد التكامل رفعت الرسوم الموحدة على واردات الموز وأصبحت نسبتها ٢٠٪ وهكذا أصبحت مزايا كبيرة لمزارع الموز غير الاقتصادية فى المناطق الافريقية التى دخلت فى الكتلة الاقتصادية الغربية . وقد بلغت قيمة واردات الموز الى الدول الست المكونة للسوق المشتركة فى عام ١٩٥٦ ما قيمته ٢١٧٤ من مليون الدولار منها ٨٢٤ من مليون الدولار قيمة المشتريات من الأعضاء المنضمة ، وبالرغم من أن ألمانيا الغربية تستورد ٤٠٠ ألف طن من الموز سنويا من أمريكا اللاتينية أو ما يعادل ٥٠٪ من مشترياتها الكلية فان معدل ٢٠٪ كرسوم موحدة على واردات الموز تقف حاجزا قويا أمامها ، ومن ثم تشير الى تحويل الانتاج الى الدول الأعضاء المنضمة من أفريقية .

وأخيرا هناك مشكلة الطباق التى تمس يوغسلافيا مباشرة . ان واردات الطباق تخضع لرسوم عالية تصل نسبتها الى ٣٠٪ وقبل التكامل كانت واردات الطباق الى فرنسا وإيطاليا لا تؤخذ عليها رسوم ، وكانت الرسوم المفروضة على واردات الطباق الى دول بينلوكس وألمانيا الغربية

منخفضة نسبيا . وبالرغم من أن الواردات من الدول الإفريقية الأعضاء قد بلغت ١٠٪ فقط من الواردات الكلية للطبائ لدول السوق المشتركة فإنه من الملاحظ أن الظروف الجوية تساعد على إنتاج الطباق ( نسبيا ) فى المناطق الإفريقية فضلا عن تمتعها بالحماية الجمركية التى تصل نسبتها إلى ٣٠٪ وهذا يوضح تغير مراكز إنتاج الطباق التقليدية بالدول الإفريقية المشتركة .

وتؤثر استراتيجية الاقتصاد لكتلة غربى أوروبا تجاه دول افريقية المشتركة على الدول غير المنحازة فى أمريكا اللاتينية وفى الأجزاء الأخرى من افريقية .

فصادرات البن والكاكاو والموز والقطن والسكر والنحاس إلى دول السوق المشتركة السمت تمثل نسبتها ١٨٪ من المبيعات الكلية لهذه السلع من أمريكا اللاتينية ، وفى الأجزاء الأخرى من افريقية كما تمثل فى الوقت نفسه ٢٦٩٪ من مجموع صادراتها الكلية إلى السوق المشتركة . وتبلغ صادرات أمريكا اللاتينية إلى دول السوق المشتركة ما قيمته ٦٢٩٢ من مليون الدولار سنويا فى المتوسط .

فمن الواضح إذن أن مستقبل هذه المبيعات فى خطر .

وهذه السياسة التجارية تصادف المبدأ الاستعماري القديم « فرق تسد » وقد أعلن الدكتور هيدو رئيس المجلس القومي فى أورجواي فى أغسطس سنة ١٩٦١ أن انشاء التكامل الاوروبى يحدد بداية الحرب ضد صادرات أمريكا اللاتينية .

وبعد دراسة وافية لهذه المشكلة اضطرت لجنة الخبراء عن أوروبا التابعة للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة أن تعلن أن معاملة التفضيل بالنسبة للبلاد التى تقبل كأعضاء منضمة فى السوق المشتركة قد تشجع صادراتها التقليدية ، ولكن سيكون هذا على حساب بلاد فقيرة ومناطق فى طريق النمو .

## ضياح فوائد التجارة

هناك أثر غير مباشر لشروط التجارة فى الميدان الدولى س بذلك للمسة الملكية إلى السياسة التجارية العالمية واستراتيجية الكتلة الاقتصادية الغربية . فتفاوت أسعار المنتجات الصناعية والمواد الخام فى التجارة العالمية الآن وفى الماضى كان ظاهرة مميزة فى تطور السوق العالمية .

وعموما يمكن القول بأنه في الفترة بين سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٥٧ كان يمكن بطن واحد مصنع أن تشتري مقداراً من المواد الخام يزيد بنسبة ٥٠٪ عما كانت عليه الحال سنة ١٩٤٨ وبأكثر من ٢٨ من الملة عما كانت عليه الحال سنة ١٩٢٨ •

وقد استمر هذا الاتجاه بقوة خلال السنوات العشر الأخيرة على حسب الإحصائية الرسمية للأمم المتحدة التي أعلنت اتجاهات أسعار المواد الخام والسلع التامة الصنع •

### اتجاهات أسعار المواد الخام والسلع التامة الصنع وفوائد تبادلها التجاري

السنة	أسعار المواد الخام	أسعار المنتجات المصنعة	فوائد التجارة
١٩٥١	١١٩	١٠٢	١١٧
١٩٥٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٥	١٠٠	٩٩	١٠١
١٩٥٨	٩٦	١٠٦	٩٦
١٩٥٩	٩٤	١٠٦	٨٩
١٩٦٠	٩٣	١٠٩	٨٥
١٩٦١	٩٢	١١٠	٨٣

وتنخفض بمعدل سريع القوة الشرائية الحقيقية للمواد الخام حتى أن كمية ما من المواد الخام سنة ١٩٦١ تستطيع أن تشتري ٦٦٪ فقط من السلع الصناعية ، وكانت الكمية نفسها من المواد الخام تستطيع أن تشتري كمية مماثلة من السلع الصناعية سنة ١٩٥١ •

كذلك كانت الدول الصناعية قادرة من ناحية أخرى أن تشتري مواد خاماً أكثر بنسبة ٣٤٪ بالكمية نفسها من السلع المصنعة في نهاية العقد (١٩٦٠) أكثر من أوله (أي في عام ١٩٥١) • وعلى وجه الدقة فإن ذلك يتضمن خسارة قدرها ١٠ بلايين دولار بالنسبة للدول المتخلفة أي ضعف المقدار الكلي للمعونات المالية العالمية السنوية ، والمعونات الخاصة ومعونات البنوك في تلك الفترة •

ومن الظواهر المميزة أيضاً أن أسعار البضائع المصدرة من الدول النامية لا تتبع النموذج الحالي نفسه بالنسبة لأسعار الصادرات في الدول المتخلفة ، وأحسن توضيح لهذه انما هو ما يأتي من الأرقام :

**اتجاهات الأسعار لسلع تصدير معينة في الدول  
الصناعية والدول المتخلفة التنمى ( سنة ١٩٥٠ - ٦٠ )**

١٩٦٠	١٩٥٧	١٩٥٥	
			<b>صادرات الاغذية :</b>
١٠٥	١٠٣	١٠٦	من الدول الصناعية
٨٨	١٠٨	١٠٤	من الدول المتخلفة
			<b>صادرات المواد الخام المعدنية :</b>
١٣٥	١٤٩	١٢٧	من الدول الصناعية
١٠٦	١١١	١٠٧	من الدول المتخلفة

وتقدم الارقام السابقة الدليل المقنع بدحض الحجة الشائعة بين اقتصادى غرب أوروبا من أن الاتجاه النزولى لأسعار المواد الخام اذا هو قورن مع أسعار السلع التامة الصنع فانما يظهره الارتفاع الدائم فى دورح المنتجات المصنعة .

وأما أن أسعار المنتجات الاولية تكشف ميلا أقوى للارتفاع عند التصدير من البلاد المتقدمة اقتصاديا أكثر من البلاد المتخلفة فان ذلك يشير أيضا الى أنها مسألة احتكار فى التجارة العالمية أى انخفاض فى قوى المساومة للدول فى طريق التنمية .

وتعكس شروط التجارة فى الواقع أمر توازن القوى الاقتصادية فى التجارة العالمية عن طريق التركيز للقوى الاقتصادية الهائلة الكامنة فى إطار الكتلة الاقتصادية لغربى أوروبا ، فتحصل هذه الدول على مكانة قومية تستطيع بها أن تضغط لحفض أسعار صادرات الدول غير المتحازة .

وتمثل النسبة بين أسعار المواد الخام التى تصدرها الدول المتخلفة والمنتجات المصنعة التى تصدرها الدول المتقدمة صناعيا نظاما آليا يمكن من سريان انخفاض القيم المستترة من الدول المتخلفة الى الدول المتقدمة ومعنى ذلك بدقة أنها أداة للاستغلال الدولى .

وفى الواقع أن هذه الاداة تعمل كما يلى : ترفع الكتلة الاقتصادية الغربية الرسوم على واردات الاغذية والواردات الزراعية على حين أنها فى الوقت نفسه تقدم المساعدات لفلاحيتها ، ونتيجة لهذا يرتفع مستوى المعيشة داخل الكتلة وهذا يتطلب ارتفاعا أكثر فى الاجور ، وهذه الاجور المرتفعة بدورها تؤدى الى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية التامة الصنع ، ومن ثم الى ارتفاع أسعار الصادرات الصناعية ومن ناحية أخرى

تزيد المعونات التي تقدم للفلاحين داخل الكتلة الاقتصادية من الانتاج غير الاقتصادي . ويزداد من ثم عرض المنتجات الزراعية . كذلك يزداد الضغط على أسعار المصدرين التقليديين على الدول المتخلفة ، فتهدط الاسعار ، ومع ذلك فان الدول المتخلفة تضطر لشراء سلع صناعية بأسعار أعلى .

وهكذا تمول بطريق غير مباشر المعونات الممنوحة للانتاج الزراعي غير الاقتصادي داخل الكتلة . ان هذا النظام على قدر كبير من الكمال ومن الدقة بحيث استطاع أن يزوج بالدول المتأخرة في دوامة التجارة العالمية .

## التنمية الاقتصادية للدول غير المنحازة

يستدل مما سبق على ان الحالة الاقتصادية وواقع التكتل لا يتجهان الى مصلحة الدول غير المنحازة .

وبالرغم من أن سياسة التكتل الاقتصادي تكون مشحونة بالمتناقضات فان انشاء الكتلة الاقتصادية الغربية لايعني التغلب على هذا الخلاف كما تشهد بذلك مشاكل التكامل التي أثارها دول فردية أو مجموعة من الدول . كذلك فان تهديد الكتلة الاقتصادية الشرقية يعزل اقتصاديا الدول غير المنحازة ، والحقيقة الواقعية تظهر أن هذه الكتلة لم تحقق إلى الآن اتحاد كل المعسكر الاشتراكي ، كما كانت تهدف وبذلك تبقى حقيقة أن التناقض الأساسي الذي يمنع تقسيم دول العالم النهائي بين الكتلتين الاقتصادييتين ليس في مجرد الانشقاق داخل هذه الكتلتين وإنما يكمن في الخلاف بين أفكار هذه الكتلتين وواقع الاقتصاد المعاصر . وبذلك لا يمكن تحقيق الرخاء الاقتصادي في وقتنا هذا في نطاق اقتصادي قومي أو في نطاق منطقة معينة .

وقد قربت الثورة التكنولوجية المعاصرة بين القسارات وربطت انحاء العالم ، وقد مكنتنا هذه الثورة من أن ننفذ إلى أسرار المادة وأن نرى الوجه المقابل للقمر برغم أنه لم تظاه بعد أقدام البشر ، كما مكنت جيلنا أن يعبر القطب تحت الثلج وأن نلاحظ كوكبنا وطققاته العليا . ان مثل هذه الثورة لا يمكن أن تنحصر داخل حدود كتلة اقليمية .

ولا يمكن التناقض الأساسي للاقتصاد العالمي المعاصر في مجال علاقات الكتلة الشرقية والغربية ، كما يؤكد رجال السياسة ، ولكنه يكمن في التباين بين الشمال والجنوب . لقد أنتج العالم في الخمس



عشرة سنة الاخيرة عشرة اطنان من التنتستين لكل فرد كما يستطيع كل فرد في البلاد المتقدمة أن يصرف ٨٠ دولارا على التسليح الحديث من هذا على حين يجاهد سكان الدول المتخلفة في الوقت نفسه ليرفعوا دخلهم دولارا واحدا في العام .

ان عالمنا اليوم عالم قوى وقادر على أن يبدأ بحل المشاكل الحقيقية لحضارته .

ولكن المشاكل التي تجابه البشرية ليست فقط مشاكل خلقية أو أدبية ، انها أساسا اقتصادية ، وجوهر هذه المشكلة الاقتصادية هو أن الجزء المتقدم من العالم لا يمكنه أن يصل إلى حل نهائي لمشاكله بدون أن تحل في الوقت نفسه مشاكل الجزء الآخر من العالم الذي لا يزال متخلفا .

## برنامج التنمية الاقتصادية العالمية

لقد بدأ يظهر بوضوح أن سياسة التكتل الاقتصادي لا تحقق الحل النهائي لمشاكل البشرية وأن إحدى هاتين الكتلتين تعلن أن هدفها هو اللحاق ثم سبق الكتلة الأخرى ، وهنا تظهر أهمية السؤال التالي : وماذا سيحدث حينئذ ؟

أما الكتلة الأخرى فتعلن « أن هدفها هو الاحتفاظ بالقيادة والسبق بأي ثمن » وهنا يمكن أن يسأل المرء : من أجل أي هدف ؟

ويبدو أن تنمية التكنولوجيا العسكرية قد وصلت إلى نقطة الانعكاس فبسبب وجودها يكمن في عدم استعمالها ذلك لأن استعمالها سيؤدي إلى نهاية وجودها .

ألا توجد عملية مشابهة تحدث في المجال الاقتصادي العالمي ؟

انه لا يمكن أن يحدث الرخاء والتقدم الحقيقي تحت ظروف العزلة الإقليمية ، كما أنه لا يمكن تسخير نصف البشرية إلى مالا نهاية بدون أن ينعكس أثر هذا على اقتصاد النصف الآخر .

انه يبدو لنا أن هذا هو التناقض الأساسي في عالمنا المعاصر . ان نصيب صادرات نصف العالم - ونقصد بذلك صادرات الدول المتخلفة - يبلغ نحو ٣٥٪ تقريبا من واردات العالم الكلية ، ونسبة ٢٥٪ المتخلفة فقط من صادراتها الكلية ، ولكن لماذا هذا الفارق ؟ لقد رأينا أن القيمة الحقيقية لصادرات الدول المتخلفة قد هبطت إلى النصف خلال الحقبات

القليلة الماضية • كذلك فإن الضغط على نزول أسعار صادرات المواد الخام من الدول المتخلفة يؤدي الى ارباح اكيدة للدول الصناعية الغنية وفى الوقت نفسه فإن هذه الدول الغنية على علم بأن التوسع فى انتاجها يمكن من انخفاض تكاليف انتاج الوحدة وأن الصادرات تكون بدون شك وسيلة لتحقيق مثل هذا التوسع •

ونظرا لان عائد الصادرات للدول المتخلفة غير كاف لدفع مطالبها المتزايدة من الواردات لذلك تضطر الدول الغنية أن تمنح المعونة المالية الدولية وبذلك يصبح ما تأخذه باليمين تعطيه باليسار •

قد ترغب الدول الغنية من الافادة من صادراتها الصناعية الى الدول المتخلفة ، وكذلك ترغب فى القضاء على منافسة انتاجها فى سوقها الوطنية فى الوقت نفسه لقد اقيمت الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى لمثل هذا الفرض ، ولكنه من الواضح برغم هذا أن الدول المتخلفة سوف تكون قادرة فقط على أن تدفع ثمن وارداتها من الدول المتقدمة اذا أتاحت لها الفرصة أن تبيع منتجاتها الى الدول المتقدمة ، وبمعنى آخر لا تستطيع الدول المتقدمة أن تطلب تأكيد «تقسيم العمل» فى الدول المتخلفة اذا لم ترغب فى الوقت نفسه أن تتيج فرصا متكافئة لتقسيم العمل للدول المتخلفة فى منطقتها وداخل حدودها •

وقد أدى التقدم التكنولوجى الى وضع حضارتنا فى نقطة لا يستطيع معها أن يكون تقسيم العمل قائما على أساس الاختلاف فى المناخ والموارد الطبيعية • وبالرغم من أن التصنيع فى الدول المتخلفة لا يزال فى شكله الاول فانه فى الواقع يعتبر القوة القائدة للتنمية الاقتصادية فى هذه البلاد بل فى أنحاء العالم عموما •

ولا يستطيع حصر تقسيم العمل داخل حدود المناطق أو السكتل الفردية فان كل محاولة لغلاق الحدود الاقليمية معناها نبذ المزايا التى يكفلها التخصص العالمى والذى بعد حين ، طسال أو قصر ، سيؤثر فى رفاهيتها ومعدل التقدم الاقتصادى والتكنولوجى لها •

وتستطيع الدول غير المنحازة أن تجد حلا لمشاكلها خلال الاطار العام الذى يحل فيه العالم مشاكله الاقتصادية عامة •

لقد بلغت قيمة الصادرات الكلية من الدول المتخلفة ٢٦٢ من بليون الدولار سنويا فى الفترة ما بين سنة ١٩٥٧ و سنة ١٩٥٩ • وقد زادت الواردات السنوية الى هذه البلاد بمبلغ ٣٥ من بليون الدولار على اية حال • ونتيجة لهذا المعدل فإن معدل التوسع الاقتصادى السنوى الذى حقته الدول المتخلفة خلال فترة السنين العشر الاخيرة يبلغ فى متوسطه

١٠ ٪ وذلك في مقابل معدل الـ ١٤ ٪ الذى سجلته الدول المتقدمة خلال الفترة نفسها .

دعنا نفترض أن البشرية ستتبنى كأقل برنامج لها منع أية زيادة فى الثغرة التى تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، فماذا يجب أن يعمل فى مجال الاقتصاد العالمى من أجل تحقيق مثل هذا الهدف ؟ :

## تطور صادرات المواد الخام التقليدية

تميل خطط التنمية الى اظهار المستقبل المحدود الذى تواجهه صادرات المواد الخام فى المستقبل ، وهذه الصادرات انما هى نتيجة التخصص الاستعمارى والتقسيم الدولى للعمالة ، ومثل هذا التقسيم للعمالة لا تعارضه العوامل السياسية الاجتماعية فقط ولكن تعارضه أيضا العوامل التكنولوجية .

ولا استطاع تحقيق تصنيع الدول المتخلفة عن طريق زيادة صادرات المواد الخام ، فالدول المتخلفة تعمل على تصنيع نفسها لتضع حدا لاعتمادها الشديد على تصدير المواد الخام . وهى لذلك تضطر الى تنويع هيكلها الاقتصادى الامر الذى لا يستطيع تحقيقه الا بالتصنيع ، ومن أجل التصنيع ينبغى أن تخلق رأس المال الضرورى والصادرات وحدها هى التى تحقق تراكما رأسماليا أكبر .

ومع ذلك فاذا قامت التنمية الصناعية على أساس التوسع فى انتاج المواد الخام والصادرات فلن تستطيع الدول المتخلفة أبدا حل مشكلتها وتبعا لذلك يجب على الدول المتخلفة أن تتخلص من القصور الذاتى الذى وورثته عن الاستعمار وهو قيامها بتصدير المواد الخام .

وبدلا من سياسة « التعايش التنافسى » واستخدام المعونات المالية على « الحرب الباردة » بين الكتلتين يمكن الدول المتقدمة أن تقدم معونة أكبر لاقتصاديات الدول المتخلفة اذا هى قامت بتخفيض القيود على الواردات التقليدية من هذه الدول ، وفى هذه الحالة تستطيع الدول المتخلفة أن تمول تصنيعها من غائدت الصادرات هذا على حين يتم تنظيم التقسيم الدولى للعمل بعيدا عن ضغط الكتل ومتحررا من قيادتها .

## تبني الصادرات الصناعية من الدول المتخلفة

يتطلب التوسع الصناعى للدول المتقدمة بدرجة غير كافية زيادة موازنة للصادرات الصناعية من هذه البلاد ، وبالرغم من أن الدول الصناعية

قد حصلت على مزايا هائلة من ناحية انتاجية العمالة فى الصناعة بسبب بدايتها المبكرة للصناعة فانها لاتزال تحمى انتاجها القومى بالرسوم العالية والاجراءات المقيدة الاخرى .

وعلى كل تستطيع الدول الصناعية أن تلتفى كل القيود على الواردات من الدول المتخلفة دون أن يؤثر هذا على انتاجها الصناعى أو أن يثير خلاا رئيسيا فى مستويات التوظيف . وفى هذه الحالة تكفى عائدات صادرات الدول المتخلفة كى تمول تصنيعها .

ومثل هذا التصنيع السريع الذى يتخذ شكل طلب قوى للواردات يعيد الدخلى الذى فقدته الدول المتقدمة ، بسبب قبولها المنافسة الشديدة لمبيعات الصناعة البدائية من الدول المتخلفة .

## مفهوم جديد للتمويل الدولى

لايقدم التقليل من تميز الاستيراد على الواردات التقليدية من المواد الخام الحل لمشكلة التنمية الاقتصادية العالمية لان حجم الطلب على المواد الخام التقليدية محدود بل ويزداد انخفاضا نتيجة التقدم التكنولوجى ولا يمكن حل هذه المشكلة حلا كاملا بزيادة صادرات المنتجات الصناعية من الدول المتخلفة نظرا لان الامكانيات المشغلة فى الصناعة فى وقتنا الحاضر فى البلاد المتخلفة محدودة نسبيا على حين أن طلبات السوق المحلية وافرة ولازمة .

ومن أجل ذلك يكون من الضرورى زيادة المعونة المالية الدولية الى درجة كبيرة .

وقد حصلت الدول المتخلفة على قروض تبلغ ١٦٢٥ مليون دولار من رعوس الاموال الخاصة و ٩٠٦ ملايين من قروض الحكومات والبنوك و ١٣٢٨ مليوناً من القروض العامة خلال الفترة من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٥٩ .

وقد بلغ مجموع تدفق رأس المال السنوى الى الدول المتخلفة مايقارب نحو ٤ بلايين دولار على حين أن إعادة دفع الارباح والفوائد قد زاد عن ٣ بلايين دولار فى السنة ، وتعتبر المعونات الزراعية أمرا طبيعيا بل مرغوبا فيها فى الدول المتقدمة اليوم ، هذا برغم أن اتباع مثل هذه السياسية يؤدى الى خلق الفوائض التى تذهب الى الدول المتخلفة .

والواقع أن ادراك الوحدة الاقتصادية للبشرية جمعاء لم يصل

الى النقطة التي يدرك عندها سكان الدول المتقدمة أن المعونة تكون بدون شك أكثر فاعلية إذا تمكنت الدول المتخلفة من أن تشتري المنتجات الزراعية مباشرة من المنتج الأكثر رخصا .

وتعتبر إعانات البطالة أمرا عاديا وغريبا فيه في البلاد المتقدمة ولكنها لا تدرك أن المعونة المباشرة للدول المتخلفة سترفع الطلب فيها على المنتجات الصناعية ، وبهذا يكون النشاط الصناعي والعمالة شكلا أكثر فاعلية من الإعانات وفي هذه الحالة يحصل العمال العاطلون على أجور كاملة بدلا من الإعانة .

ويمكن إجراء كل هذا ، ولكن مثل هذه السياسة المسالية الدولية تتطلب علما يخلف عن عالمنا اليوم ، فالاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية ، وكذلك اقتصاد العالم المعاصر كل منها يؤمن بسياسة القوة أكثر من إيمانه بالبشرية .

وكما تستطيع الدول الصناعية أن تقدم أكبر مساعدة الى الدول المتخلفة في مجال التجارة عن طريق إلغاء التفضيل الجمركي وقيود التجارة التي لا تحصل الدول الصناعية منها على أية فوائد جوهرية على حين أنها تسبب اضطرازا لا يمكن وصفها للدول المتخلفة كذلك تستطيع أيضا في مجال التمويل الدولي أن تقدم مساعدة جديدة للدول المتخلفة إذا هي تخلت عن طرق الاستغلال من مثل اقتسام أرباح الاستثمارات الخاصة لرأس المال الأجنبي .

وقد رسم أغلبية الخبراء الاقتصاديين الدوليين هذه الصورة التالية للموقف الحالي للدول المتخلفة وذلك في دراسة مقدمة الى منظمة الجات ( اتفاقية التعاريف والتجارة الدولية ) .

### رأس المال المستورد وعائدات الصادرات

من دول آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية (بملايين الدولارات)

١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
٤٣٢	٨١٠	٧٤٤	١٨٦٥	٢٥٣٢	١٩٢١٢
رأس المال المستورد					
الصادرات من					
١٧٣٢	١٩٠٨	٢٣٤٠	٢٥٥٢	٢٧٨٤	٢٥١٨
الأرباح والفوائد					
١٣٠٠	١٠٩٨	١٥٩٦	٦٨٧	٢٥٢	١٣٠٦
الميزان					

وتبعاً لذلك فإنه طبقاً لما يسمى «واردات رأس المال الأجنبي الخاص» تضطر الدول المتقدمة بدرجة غير كافية أن تصدر أكثر من ٢٥ بليون دولار من الفوائد والأرباح للدول المتقدمة بدرجة غير كافية ، وهذه الصادرات تزيد سنوياً على قيمة استثمارات رأس المال الأجنبي الجديد .

وفي هذه الحالة فإن التضحية تكون مطلوبة من الدول المتقدمة لحساب التقدم الاقتصادي لمصلحة نصف البشرية ، أما التخلي عن الاستغلال الاستعماري فيكون صورة فعالة للمعونة إلى الدول المتقدمة بدرجة غير كافية .

## ثبات أسعار المواد الخام

لقد أظهر التحليل السابق أن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول غير المنحازة في الوقت الحاضر أي في الفترة التي تلت الاستعمار ليست فقط هي الطلب غير الكافي من الدول الصناعية على صادراتها من الأغذية والمواد الخام التقليدية ولا أحجام الدول المتقدمة على قبول الصادرات الصناعية الجديدة من هذه البلاد أيضاً ، ولكن يكمن أساس المشكلة في ضغط الدول الصناعية لتخفيض أسعار الصادرات من إنتاج المواد الخام الزراعية ، وهذا الموقف ناتج عن موقفها الاحتكاري في الاقتصاد العالمي .

وتدل النظرة إلى معدل عائد الصادرات السنوي للدول المتقدمة بدرجة غير كافية في الفترة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٨ على أن هذا العائد قد تذبذب بأكثر من ١٢١ ٪ من عام لآخر ، ويبين من تحليل أكثر تفصيلاً أن هذه التذبذبات إنما ترجع إلى تغير أسعار المواد الخام في السوق العالمية بنسبة ١١ ٪ خلال العام الواحد ، وأن التغير في حجم الطلب يكون من ثم ذا أهمية ثانوية . ويعني هذا أن الدول الصناعية التي امتصت ٧٥ ٪ من مجموع صادرات المواد الخام من الدول المتخلفة تقيد من موقفها الاحتكاري «كمشتري رئيسي» وذلك حتى تتحمل الدول المتخلفة نتيجة التذبذبة التي تحدث في سوقها وتؤثر على اقتصادها القومي .

وتبعاً لذلك فإن الدول المتقدمة بدرجة غير كافية قد تتحمل خسارة قدرها ٣ بلايين دولار في السنة كنتيجة لهبوط أسعار المواد الخام أي ضعف متوسط قيمة المعونة المالية السنوية التي تسلمتها هذه الدول في الفترة بين سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٥ ، وأكثر من مرة ونصف المرة من هذه المعونة في الفترة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٥٩ .

وتزيد خطورة هذه المشكلة بطول مدة الانحراف التقاربي للقيمة الكلية للصادرات من الدول المتخلفة بالمقارنة مع طلباتها من الواردات وهذا الاتجاه يظهره الجدول الآتي :

### التصدير للمدى الطويل واتجاهات الاستيراد في الدول المتخلفة من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٥٧ (بملايين الدولارات)

١٩٥٧	١٩٥٣	١٩٣٨-٣٧	١٩٢٨	
٣٠٨٨	٢٥٦٢	٧٨٠	١٠٣٩	قيمة الصادرات
٣٤٣٦	٢٤٢٢	٦٨٤	٨٧١	قيمة الواردات
٣٤٣ -	١٤٠ +	٠٩٦ +	١٦٨	الزيادة أو العجز

ويعادل العجز الكلي في تجارة الدول المتخلفة في الوقت الحالي الخسارة السنوية التي تنتج عن تقلب الاسعار ، وتبعاً لذلك فإن ثبات أسعار المواد الخام من شأنه أن يساعد بدرجة ملحوظة في حل المشاكل التي تواجه الدول المتخلفة في الازمة الحالية .

ومن الواضح أيضاً أن حل هذا المشكل لا يكون بنوع التضحية كتقديم مساعدات أو هبات للدول المتخلفة من جانب الدول الصناعية ، فإن أحسن وسيلة للأخذ بيد هذه الدول إنما هي إلغاء الضغط الاحتكاري الممارس على اقتصاداتها .

### تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة

لاستطيع الدول غير المنحازة أن تجد الحل النهائي لمشاكلها بإجراء إيجابي على المستوى الدولي ، فليسوء الحظ تمثل الكتل الاقتصادية حقيقة واقعية في عالمنا المعاصر ، ولذلك يجب على هذه الدول أن تعتمد على مواردها الخاصة . أن الروابط بين الدول المتخلفة ضعيفة نسبياً في مجال النقل والبنوك والتجارة عموماً ، ويرجع هذا إلى ما ورثته عن الاستعمار . وقد بلغ مجموع الصادرات من الدول المتخلفة إلى البلاد المتقدمة بدرجة غير كافية ٧٢٢ من بليون الدولار في سنة ١٩٥٩ أو ما يعادل ٢٥٪ من مجموع الصادرات للدول المتقدمة بدرجة غير كافية .

وبينما تكون نسبة المبيعات الصناعية الكلية من الدول المتخلفة

الى الدول الصناعية اقل من ١٠ ٪ اذ بالصادرات الصناعية تصل الى اكثر من ٢٥ ٪ من الصادرات الى الدول المتخلفة .

وتعتبر امكانيات رواج التجارة بين الدول المتخلفة محدودة جدا في مجال صادرات المواد الخام ، لان أغلب هذه البلاد تنتمى الى منطقته مناخية واحدة ومن ثم يتشابه هيكلها الانتاجى ، ولذلك فانها تعلق آمالا كبيرة على الصادرات الصناعية . ومستتطلب التنمية الصناعية أسواقا أوسع على حين أن من خصائص الانتاج الصناعى فى مراحله الأولية أن تمكن من البيع للدول المتقدمة بدرجة غير كافية أكثر من البيع الى الدول التى بلغت تصنيعا عاليا .

ونظرا لان الدول المتخلفة قد وعت هذه الحقيقة فانها تجاهد فى خلق روابط أشد فيما بينها لذلك نجد دول أمريكا اللاتينية تقيم سوقها المشتركة الخاصة مما يجعلها سندا قويا للتصنيع ، وتبذل مجهودات مشابهة فى أفريقية وآسيا خلال اطار البعثات الاقتصادية الاقليمية . وعلى أية حال فان عوامل التكتل السياسى تكون عقبة رئيسية لتحقيق مثل هذه الافكار فى هذه القارات .

ان الدول المتقدمة تعلم أن القوى الاقتصادية حقيقة واقعة فى عالم اليوم وقد رفع انشاء الكتل الاقتصادية هذه القوى الى أعلى مستوى . وفى ظل الظروف الحالية لا تستطيع الدول المتقدمة بدرجة غير كافية أن تتمسك بمبادئ الاخلاق فى الاقتصاد ، ولكنها تأمل فقط عالما أفضل . انه يجب عليها اتخاذ اجراء ايجابى ، ويجب أن تتضافر فى هذا الاجراء قوى هذه الدول وتصرفاتها المتناسقة . وهكذا بينما تكون « التفرقة » هى المبدأ الأساسى لاستراتيجية التكتل تكون « الوحدة » هى الرد الممكن الوحيد للدول غير المنحازة .

## الكتل الاقتصادية والاقتصاد اليوغوسلافى

يحيط يوغوسلافيا من الوجهة الجغرافية كتلتان اقتصاديتان متعارضتان ، فجيرانها من الشرق : المجر ورومانيا وبلغاريا والباينا ، تشترك فى « مجلس تبادل المعونة الاقتصادية » وفى القرب نجد ايطاليا وهى احدى الدول المؤسسة للسوق المشتركة وتحاول اليونان فى الجنوب أن تنظم مع الدول المشتركة فى مجلس تبادل المعونة على حين تحاول النمسا فى الشمال بشتى الطرق والوسائل الانضمام الى مجموعة دول السوق الغربية .



وتتضح دلالة هذه الكتل الاقتصادية بدورها ونسبتها في التجارة الخارجية اليوغوسلافية مما يأتي :

### التوزيع الاقليمي لتجارة يوغوسلافيا الخارجية سنة ١٩٦١

( بالنسبة المئوية )

المنطقة	صادرات	واردات
غربي أوروبا	٤٦٧	٥٠٤
شرقي أوروبا	٣٠٣	١٨٦
الولايات المتحدة وكندا	٦٧	٢٠٢
آسيا والشرق الأقصى	٦٧	٤٥
أفريقية	٧٥	٣٧
أمريكا اللاتينية	٢١	-٢٦

وبينما تبلغ حصة بلاد غربي أوروبا نصف التجارة الخارجية اليوغوسلافية اذا بحصة الدول التي قبلت الانضمام لمجموعة دول غربي أوروبا الاقتصادية تبلغ ٢٥٨ من مجموع الصادرات الكلية اليوغوسلافية فاذا أضفنا الى ذلك الصادرات لبريطانيا العظمى فان نسبة هذه الدول ترتفع الى ٢٤٥ ٪ من مجموع الصادرات ليوغوسلافيا .

وبذلك تصل نسبة الدول التي دخلت في كتل اقتصادية الى ثلثي الصادرات اليوغوسلافية (الكتلة الغربية ٣٥ ٪ والكتلة الشرقية ٣٠ ٪) كما تصل نسبة الدول التي قبلت الانضمام لهذه الكتل بطريق مباشر أو غير مباشر الى أربعة أخماس الصادرات اليوغوسلافية الكلية وتشهد هذه الحقيقة على أهمية هذه التطورات على الاقتصاد اليوغوسلافي .

### آثار سياسة التكتل على الصادرات اليوغوسلافية

ان سياسة التخصص الاقتصادي الاقليمي داخل اطار الكتلة الشرقية بعيدة عن أي مؤثر رئيسي بالنسبة لصادرات يوغوسلافيا الى هذه المنطقة . ونظرا لأن هذه القطاعات الاقتصادية التي يتم فيها تخصص الانتاج على نطاق واسع من أجل مقابلة الطلب الداخلي ، تتمثل (تمثيلا شديدا) في الصادرات الى هذه المنطقة فقد يكون لهذه العملية أثر مضئاد على هذه الصادرات مع مرور الوقت ، تكون نسبة مستخلصات المواد الكيماوية الى شرقي أوروبا ٤٥ ٪ من صادرات يوغوسلافيا الكلية من هذا القطاع وتصل

نسبة مستخلصات الآلات ووحدة النقل إلى ٥٠٪ من هذه الصادرات على حين تصل مستخلصات السلع الصناعية الأخرى إلى ٤٠٪ .

أما مستخلصات تجارة المشروبات والتبغ والأغذية فتعتمد على نجاح أو فشل السياسة الزراعية المتبعة في هذه البلاد أكثر من اعتمادها على سياسة التخصص الإقليمي . وبذلك تكون الآثار المضادة الناتجة عن تكامل غربي أوروبا على قدر تعجز عنه المقارنة . فقد بدأ الشعور بهذه الآثار السلبية لتكامل غربي أوروبا في يوغوسلافيا وسيستمر ذلك بمعدل أعلى في المستقبل .

وتتفرع هذه المؤثرات السلبية من مصدرين أساسيين :

(أ) اتباع سياسة التفضيل الجمركي في بلاد السوق المشتركة قد خفض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠٪ في « التجارة المشتركة » كما خفض الرسوم الزراعية بمقدار ٣٠ إلى ٣٥٪ . وإذا استمرت هذه البلاد في برنامجها فستنخفض هذه الرسوم هذا العام بنسبة ١٠٪ أيضا . ويعنى هذا أن الرسوم على صادرات يوغوسلافيا إلى هذه البلاد ستكون أعلى بنسبة ٥٠٪ من الرسوم التي تفرض على الدول الأعضاء المتكاملين في هذه الكتلة الاقتصادية الغربية ومعنى هذا أن الصادرات اليوغوسلافية سوف تصاب إصابة شديدة نتيجة هذه الإجراءات ، وخاصة في الحالات التي تكون فيها هذه الرسوم مرتفعة والتي تضطر فيها يوغوسلافيا إلى الدخول في منافسة إحدى الدول التي تتمتع بفضوة الكتلة .

وتبين مما ذكرناه خسارة من صادرات النبيذ والتبغ والسمك المملح واللحوم المعلبة والأثاث والأحذية الجلدية الخ ، ويمكن تأكيد أن خسارة يوغوسلافيا في العام الماضي قد بلغت من ٢ إلى ٣ بلايين دولار ، وذلك برغم صعوبة التقدير الدقيق ، وسبب هذا بالتأكيد هو السياسة التي تتبعها كتلة غربي أوروبا الاقتصادية .

(ب) اتباع سياسة مشتركة للحماية الزراعية ، فقد امتصت دول غربي أوروبا ٧٥٪ من مجموع صادرات الأغذية من يوغوسلافيا وما يبلغ ٣٠٪ من التبغ والمشروبات في سنة ١٩٦٠ .

ونظرا لأن بلاد هذه الكتلة ستتبعية سياسة زراعية مشتركة من أول هذا العام وبمقتضاها ستزيد المساعدات الزراعية من الإنتاج غير الاقتصادي داخل هذه الكتلة فإن ذلك سيؤدى بدوره إلى سد الطريق أمام الواردات من البلاد المصدرة التقليدية ومنها يوغوسلافيا .

وأخطر هذه المؤثرات السلبية هو ما يتوقع حدوثه سنة ١٩٦٧ ، وذلك

عندما تلغى الرسوم على تجارة الكتلة المشتركة وتطبيق رسوم مشتركة على البلاد الأخرى .

وستعاني صادرات يوغسلافيا الى بلاد كتلة غربى أوروبا فى فترة الانتقال ، ولكن الصادرات الصناعية ستعاني أشد وأكثر بعد اقامة الرسوم المشتركة ، فهذه الصادرات ستعتمد بثبات نتيجة للتقدم الصناعى العام داخل يوغسلافيا وطبقا للعوائق التى وضعت فى طريق الصادرات الزراعية .

## التنمية الاقتصادية اليوغسلافية والاستقلال الاقتصادى

أدى تدخل القوى السياسية فى المجال الاقتصادى فى شكل كتل اقتصادية الى اتخاذ اجراءات دفاعية ثابتة باعتبارها جزءا متكاملا من سياسة الدول غير المنحازة ودول التعايش الإيجابى .

ولكن ما الحلول التى يمكن تحقيقها لهذه البلاد ( يقصد يوغسلافيا ) ؟ يعتبر أمرا ضروريا وفى المكان الأول زيادة الروابط الاقتصادية بالدول الأخرى غير المنحازة ، فقد بلغ نصيب بلاد آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ١٦,٣٪ من مجموع الصادرات اليوغسلافية فى العام الماضى .

وتكشف الصادرات لهذه البلاد عن زيادة مدعومة فقد ارتفع نصيبها من نسبة مئوية صغيرة فى أول الخمسينات من هذا القرن الى أكثر من ١٠٪ سنة ١٩٥٥ ثم ارتفع الى ١٣,٩٪ سنة ١٩٦٠ .

ونظرا لأن هذه البلاد تعتبر مستوردة هامة للمعدات الرئيسية على حين تميل التنمية الاقتصادية فى يوغسلافيا عموما الى السير فى هذا الاتجاه فبذلك يتضح تشابه المصالح الاقتصادية العامة كالحال فى المجال السياسى .

وسيزداد اهتمام سياسة الاستثمار اليوغوسلافية المستقبلية أكثر من الماضى بالنسبة لآثار التكتل فى عالمنا المعاصر . فقد وصل الاقتصاد اليوغسلافى الى الحد الذى يجب عنده بذل مجهود قوى لتنمية صناعات التصدير . ويجب أن تواجه هذه الصناعات أساسا الى احتياجات نصف العالم على المدى الطويل ( ويقصد بدول نصف العالم دول عدم الانحياز والدول المتقدمة بدرجة غير كافية) ومن شأن تحقيق أضخم توسع اقتصادى فى الحقبة القادمة .

ولا تتضمن سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمى فى المجال الدولى خلق كتلة اقتصادية جديدة للدول المتخلفة ، بل على العكس فإن

هذه السياسة تهدف أولا الى تخطي خلافات التكتل الحاضر • ولذلك ينبغي على الدول غير المنحازة أن تجاهد لابتكار الطرق والوسائل التي من شأنها تأكيد تنمية العلاقات التجارية العادية مع التكتل القائم • ان سياسة التفضيل واستخدام الامكانيات الاقتصادية تعتبر مناقضة لمبادئ السلم ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة • ومن أجل هذا ينبغي على يوغسلافيا وباقي الدول غير المنحازة أن تجاهد من أجل ايجاد الحلول عن طريق هيئة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى مثل الاتفاقية العامة للتعارف والتجارة ( الجات ) •

وينقل خلق التكتل الاقتصادي بؤرة الخلافات العالمية الى المجال الاقتصادي ، ومن أجل ذلك ينبغي على يوغسلافيا التضحية في هذا الميدان أيضا حيث الصراع بين قوى الرجعية والتقدم • ويتطلب هذا الصراع تضحيات معينة قاطعة من بلدنا (أي يوغسلافيا) ويجب عليها أيضا أن تقوم بهذه التضحيات لتمكن - بصراها من أجل التحرر الاقتصادي للدول الكبيرة والصغيرة على السواء - من تحقيق السلم الدائم في العالم •

## من اقتصاد التكتل الى اقتصاد التعايش السلمي

يعتبر انشاء الكتل الاقتصادية في الواقع ذا أهمية صغيرة في « قوى الاستراتيجية العالمية » وقد حاولت هذه الاستراتيجية أن تفر في الماضي مجرى التاريخ وذلك باحتكارها الامكانيات المسلحة • ونظرا لانماء التكنولوجيا الحربية الى أعلى درجة ممكنة فقد أصبحت هذه الاستراتيجية أمرا لا قيمة له • وقد حاولت هذه الاستراتيجية خلال الحرب الباردة أن تعدل من طريق التنمية العالمية عن طريق الدبلوماسية والدعاية والارهاب • ولكن ما لبثت هذه السياسة أن أثارت نقيضها مرة أخرى • وأخيرا انتقل هذا الضغط الى المجال الاقتصادي حيث تجسست هذه السياسة في الكتل الاقتصادية ، ومع ذلك فقد ظل غرضها النهائي هو هو لم يتغير فما زالت القوى القيادية الكبيرة تريد حل المنازعات الدولية عن طريق سيطرة الأقوى •

ويشير تقسّم العقل البشري ، وقدرته إخلاقة في ظل الظروف التكنولوجية المعاصرة الى طرق مختلف في حل المشاكل إلعالمية ، لقد فتح التقدم التكنولوجي آفاقا لا يحلم بها في تنمية وتقدم كل أمة كما فتحت التكنولوجيا النووية آمالا واسعة أمام الدول ذات الاراضي الصحراوية اذ أمكن بها تحويل الماء المالح الى ماء عذب وتحويل الصحارى المقفرة الى حقول صالحة •

وتستطيع الطاقة الذرية في شكل قنبلة « ا » أن تحول ٧٥٠٠ هكتار من الأرض الصالحة ومزارع الكروم الى أرض قاحلة كما تستطيع الطاقة نفسها اذا وجهت للتعمير أن تحول ٧٥٠٠ هكتار من الصحارى الى حقول خصبة ومزارع للكروم وحدائق غناء •

ونظرا لان الطاقة الذرية الكامنة في تعادل رمل الجرانيت المتعادل خمسة أمثال الطاقة الحرارية التي على الفحم الحجري ، فانه لا يكون هناك داع لاستعمال القوة من أجل الحصول على آبار البترول أو غيرها من المواد الخام الأخرى ، ان السيطرة وكل محاولات السيطرة من شأنها أن تضر بمصالح الذين يرغبون في القيام بها •

وتعتبر التنمية الاقتصادية الدولية اذن خير أداة لانجاز التحول الاقتصادي لكل الدول صغيرها وكبيرها • وتعني هذه الكلمة في المجال الاقتصادي التصنيع أما المعنى الاقتصادي والسياسي لهذه الكلمة فهو ، « إلغاء التكتل الاقتصادي » الحالي ، وخلق اقتصاد التعايش السلمي •

ويمكن جوهر اقتصاد التعايش السلمي في معرفة أنه من المستحيل في عالم اليوم الذي يقوم على التبادل والترابط أن يستغل أحد آخر لمدي طويل دون أن ينشأ عن ذلك أضرار اقتصادية لكلا الطرفين •

وعلى العكس فإن كل تعاون اقتصادي بين أطراف متعادلة من شأنه أن يخلق النفع عن طريق زيادة العمالة الوطنية وتخفيض تكاليف الانتاج ، نتيجة زيادة الانتاج والتقدم الاقتصادي بوجه عام •

ويضع رجال الاقتصاد المنادون بالتكتل الامكانيات الاقتصادية في أيدي قوى السياسة على حين تمكن اقتصاديات علم الانحياز والتعايش السلمي من جعل هذه الامكانيات الاقتصادية في خدمة الجيش البشري •



## مؤلف الكتاب

- كان يعمل منذ سنة ١٩٤١ ضابطا فى جبهة التحرير اليوغسلافية ضد النازى فى الحرب العالمية الثانية •
- بعد أن انتهت تلك الحرب مباشرة أنهى دراسته العليا فى جامعة ( ليوبليانا ) •
- حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد •
- تخصص فى الاقتصاديات الدولية •
- عين عضوا فى الأمم المتحدة عن يوغسلافيا •
- انتخب رئيسا للجمعية الاقتصادية والاجتماعية •
- بعد أن انتهت مهمته بالأمم المتحدة عين فى منصب مدير معهد السياسة الدولية والاقتصاد •
- فى عام ١٩٦١ عين أستاذا للاقتصاد فى جامعة ليوبليانا فى مقاطعة سلوفانيا •
- منذ عودته من الأمم المتحدة قام بدور كبير فى أغلب المؤتمرات الدولية المتعلقة بالاقتصاديات الدولية •
- كان أيضا محاضرا لمادة الاقتصاد فى الولايات المتحدة وانجلترا •

## تم الكتاب

# فهرس

الموضوع	الصفحة
سياسة التكتل .. .. .	٣
الاتجاهات الأساسية فى الانتاج والتجارة العالميين .. .. .	٧
تغير الانتاج العالمى وأثره فى التجارة العالمية ٧ .. .. .	٧
التغير فى الانتاج الصناعى والتجارة العالمية .. .. .	١١
أثر السياسة فى نمو الاقتصاد الدولى .. .. .	١٣
دور الدولة فى البلاد المتخلفة .. .. .	١٥
نشأة التكتلات الاقتصادية فى عالم اليوم .. .. .	١٦
الكتلة الاقتصادية لدول شرقى اوربا الاشتراكية .. .. .	١٩
الكتلة الاقتصادية لدول غربى اوربا الرأسمالية .. .. .	٢٦
التكامل الاوروبى وعلاقات الدول الداخلية .. .. .	٣٠
التنمية الاقتصادية للدول غير المنحازة .. .. .	٤٦
برنامج التنمية الاقتصادية العالمية .. .. .	٤٧
الكتل الاقتصادية والاقتصاد اليوغوسلافى .. .. .	٥٤
من اقتصاد التكتل الى اقتصاد التعايش السلمى .. .. .	٥٨
مؤلف الكتاب .. .. .	٦١





# الجمعية التعاونية للبترول

أفران بوناباز  
السّعاون  
رمز البيت السعيد



## هيئة قناة السويس

### مناقصة عامة

تطرح هيئة قناة السويس فى مناقصة عامة توريد

٢٥٤٦٠٠٠ قطعة من ترابيع الجرانيت مقاس  $١٣ \times ١٣ \times ٢٠$

سم ،  $١٣ \times ١٣ \times ٣٠$  سم ،  $٢٠ \times ١٥ \times ٥٠$  سم وارد جزيرة

سلوجة بأسوان لأعمال الرصف للطريق بميناء بور سعيد

وبور فؤاد وتطلب مستندات المناقصة من هيئة قناة السويس

بالاسماعيلية ( التخطيط والابحاث ) بالاسماعيلية بالمجان

وقد تحددت الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين ١٧

من يونيو ١٩٦٣ موعدا لفتح مظاريف العملية المذكورة ..

الدار القومية للطباعة والنشر



# مجموعة اخترنا لك تصدر

اسبوعية باللغات العالمية  
ومشترك في تحويلها واعدادها  
بجئة ١٠ اخرنا لك



الرسائل

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عيسى - روض الفرج

١٠٥٨٨ - ١٠٨١٤ - ١٠٧٥٣ - ١١٠١٢

Bibliotheca Alexandrina



0696463

الثلث ٨ قروش

العدد ١٧٢